أخبارية الشيعة الإمامية الاثنا عشرية: تاريخهم وأصل منهجهم في استنباط الأحكام

مصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي

الحمد لله المتوحّد بجلال ذاته وكمال صفاته، المتقدس في نعوت الجبروت عن النقص وسماته. والصلاة والسلام على نبيه سيدنا محمد المؤيّد بساطع حججه وواضح بيناته، وعلى آله عترة النبي وذرياته، والرضا على أصحابه هداة طريق الحق وحماته، وعلى سائر التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن الكلام عن "الأخبارية" من الشيعة الإمامية الاثنا عشرية يستلزم الإشارة ابتداء إلى طائفتين أخريين اقتسمتا مع الأخباريين طريق الاثنا عشرية في بيان الأحكام الاعتقادية في أصول الدين، والأحكام الفقهية في فروعه العملية.

أولاهما: "الأصولية" الذين اعتمدوا في استنباط الأحكام على الكتاب والسنة والإجماع والعقل، وأقاموا أصولا للأحكام فرعوا عليها الكثير من المسائل، واتفقوا على ثبوت العلم والعمل بما كان متواتراً من الأخبار المنتهية إلى المعصومين، وكان لهم في الآحاد تفصيل واختلاف نظر، ورفضوا القطع بصحة جميع ما اشتملت عليه مجاميعهم الحديثية؛ فنظروا في تنويع أخبار السنة عند الاحتجاج بها على الأقسام الأربعة المشهورة لديهم؛ فعملوا بالصحيح والحسن وتكلموا في العمل بالموثق وأجمعوا على ترك الاحتجاج بالضعيف، ورجحوا عند التعارض قطعي العقل على ما كان ظنيا من النقل، وجروا في أحكام طهارة الأشياء وإباحتها على "قاعدة البراءة" المستمدة لديهم من حكم النقل والعقل بقبح العقاب بلا بيان، والمفيدة في التطبيق أن الأصل في الأشياء الطهارة والإباحة حتى يثبت ما يغير هذا الأصل في بعض الأشياء على وجه التعيين. ولما أثبتوا دور الفقهاء المجتهدين خلال غيبة الإمام وعرفوا أثرَ الزمانِ

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

واختلاف الأحوال في كثير من الأحكام[1]، اشتهر لديهم المنع من تقليدِ الأمواتِ ابتداء واختلفوا في جواز بقاء التقليد بعد موت الفقيه، وقد رَبَطَ كثيرٌ منهم المُقَلِّدِينَ بمراجع من المجتهدين الأحياء، ومنهم من اقتصر على إيجاب تقليد الأعلم منهم[2].

والظاهر أن الأصوليين ـ وهم المتكلمون في أصول الدين والمجتهدون في الفقه ـ يمثلون جمهور علماء الشيعة الاثنا عشرية من زمان الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان (ت٤١٣هـ) وتلاميذه خاصة الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣٦هـ) وشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، ومرورا بالشيخ فخر الدين محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨هـ)، ثم المحقق الحلي نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى الهذلي (ت٦٧٦هـ) وابن أخته وتلميذه العلامة الحلي الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (ت٧٢٦هـ)، ثم الشهيد الأول الشيخ محمد بن مكي

١- راجع الشيخ محمد مهدي الآصفي: **تاريخ فقه أهل البيت عليهم السلام**. المنشور تصديراً لكتاب **رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل** للسيد علي الطباطبائي (ت١٢٣١هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٤١٢هـ، ١/ ٨، ٩. وراجع أيضاً كلام الآصفي عن محاور الخلاف بين الأصوليين والأخباريين، ص ١٠٥ـ١٠٨ من المرجع نفسه.

٢- راجع الوحيد البهبهاني: **الرسائل الفقهية**، تحقيق ونشر مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبهاني، مطبعة أمير، قم، إيران، ط ١، ١٤١٩هـ، (**رسالة في عدم جواز تقليد الميت**، ص٥: ٢٧. **رسالة حكم عبادة الجاهل**، ص ٢٩: ٤٦. **رسالة أصل طهارة الأشياء**، ص ٤٧: ٥١. **رسالة أصالة عدم صحة المعاملات**، ٢٩٥: ٣٠٧. **رسالة أصالة الصحة والفساد في المعاملات**، ص ٣٠٩: ٣١٨). وفي عموم الكلام عن الأصوليين وأظهر ما تميزوا به عن الأخباريين راجع ما يلي:

أ ـ محمد الغراوي، "الأخبار بين الأصوليين والأخباريين"، مقال في مجلة **الفكر الجديد**، إصدار مؤسسة دار الإسلام بلندن، العدد ٩، السنة الثالثة، آب، ١٩٩٤م/ صفر١٤١٥هـ.

ب ـ آية الله الشيخ جعفر السبحاني، **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

ج ـ الشيخ جعفر بن خضر النجفي كاشف الغطاء، **الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين**، نشر مؤسسة كاشف الغطاء، النجف الأشرف، العراق، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

د ـ محمد عبد الحسن محسن غراوي، **مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين**، نشرة وزيري شوميز، إيران، ١٣٧١ هـ ش.

هـ ـ السيد محمد باقر الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، نشر مكتبة النجاح، طهران، إيران، ط ٢، ١٣٩٥هـ.

العاملي (ت٧٧٦هـ)، ثم الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الجبعي (ت٩٦٦هـ) فنجله الحسن بن زين الدين (ت١٠١١هـ)، ثم الفاضل التوني عبد الله بن محمد البشروي (ت١٠٧١هـ)، ثم الوحيد البهبهاني المولى محمد باقر بن محمد أكمل (ت١٢٠٨هـ) صاحب الدور الكبير في مناهضة الحركة الأخبارية، وتلاميذه العلامة السيد مهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) والسيد علي الطباطبائي (ت١٢٢١هـ) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت١٢٢٧هـ)، ثم المولى أحمد النراقي (ت١٢٤٥هـ) وشريف العلماء محمد شريف بن حسن علي (ت١٢٤٥هـ) والشيخ محمد تقي عبد الرحيم الأصفهاني (ت١٢٤٨هـ)، ثم الشيخ الأصولي المجدد مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (ت١٢٨١هـ) الذي لم يزل الأصوليون يعيشون مرحلة تجديده إلى زماننا الجاري في إيران والعراق ولبنان ومنطقة الخليج العربي، وفي الهند وباكستان ووسط آسيا وغير ذلك من البلاد التي تضم أقليات شيعية اثنا عشرية[٣].

والثانية: "الشيخية" التي ظهرت في مطلع القرن الثالث عشر الهجري على يد الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي (ت١٢٤١هـ)، وقد ذهب إلى اعتماد طريق المكاشفة في إدراك حقائق الدين ومعرفة أحكامه؛ لكن في الإطار الإمامي الاثنا عشري حيث جعل المعرفة بواسطة الأئمة الاثني عشر، وزعم في سيرته المدونة بقلمه أنه رأى في منامه الأئمة المجتبى الحسن بن علي، والسجاد علي بن الحسين، والباقر محمد بن علي عليهم السلام فسأل المجتبى عن عدد ما بقي من سنوات عمره فأجابه، ثم وضع فمه الشريف على فم الأحسائي وأخذ يمجّ فيه من ريقه ليصلح ما خرب من مزاجه، ثم أمَرَّ يدَه الشريفة على وجه الأحسائي وصدره حتى وجد بردها في قلبه، وذكر أنه علّمه أبياتا من الشعر ليتخلق بما فيها، فلما فعل انفتح له باب رؤية الأئمة مناما؛ فكان يسألهم ويأخذ عنهم سوى الإمام محمد الجواد فقد كان متوهما متشككا في أنه رآه. وذكر الشيخ الأحسائي أنه بعد انقضاء سنوات على ذلك الحال رأى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فكان يجيبه ويسقيه من ريقه أيضاً[٤].

وكان للشيخ أحمد الأحسائي سوى ذلك آراء شاذة فيما ادعاه من العلم الحضوري للأئمة،

٣- انظر: السيد الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، ص ٨٧: ٨٩. وانظر: أيضاً الشيخ محمد علي الأنصاري، **الموسوعة الفقهية الميسرة**، نشر مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة باقري، قم، إيران، ط١، ١٤١٥هـ، ١/ ٥٢. وراجع تفصيل الكلام عن جهود هؤلاء الفقهاء الأصوليين وغيرهم على امتداد تاريخ الفقه الشيعي الاثنا عشري عند الشيخ جعفر السبحاني: **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٢٤٦: ٣٧٦، ٤٠٦: ٤١٠، ٤١٨: ٤٥٧.

٤- راجع: **سيرة الأحسائي**، تحقيق حسين محفوظ، طبع بغداد ١٩٥٧م. والسيرة أيضاً بموقع الشيخ الأوحد على شبكة الإنترنت: http://www.alahsai.net/awhad/seera-1.asp

وتفويضهم في تدبير بعض ما اشتمل عليه الكون، وفي معراج الرسول بما أسماه "الجسم الهورقليائي"، وهو جسم لطيف غير "الجسم الصوري" الكثيف الذي نتمكن من إدراكه بالحواس[٥]، وكذلك زعم أن الإمام الثاني عشر غاب في جسمه الهورقليائي فَمِن ثَمَّ لَمْ يَتَطرَّقْ إليه الفساد ولا الفناء على طول مدة غيبته، وأن العباد يحشرون عند المعاد في مثل هذا الجسم لا في الأجسام الصورية التي تكون قد فنيت ويستحيل إعادتها بكل ما فيها من كثافة وكدورة. وزعم أيضاً أن المهدي القائم يظهر عام ١٢٦٠هـ على رأس ألف عام من غيبته، وهذا هيأ لظهور "البابية" فيما بعد وانتشارها في أتباع "الشيخية" التي كانت تنتظر ظهور المهدي الذي غاب في جسم هورقليائي ادعى الباب الميرزا علي بن محمد الشيرازي (المُعدَم عام ١٢٦٦هـ) أنه حل فيه، ثم تطورت حركة الباب إلى الحركة "البهائية" التي أعلنت خروجها عن الإسلام وغدت ديانة مستقلة.

وفي أتباع "الشيخية" من يرى أن أكثر هذه الآراء لم تصدر عن الشيخ الأحسائي، وإنما أُخِذَ فيها بجُرمِ الجار ووزر المتعدي من التلاميذ الذين لم يحسنوا فهم كلام شيخهم[٦].

وبعد الأحسائي انتقلت زعامة "الشيخية" إلى تلميذه السيد كاظم بن قاسم الحسيني الرشتي (ت١٢٥٩هـ)، ثم انقسمت بعد وفاته فرقتين: إحداهما: "الركنية" بزعامة الحاج محمد كريم خان الكرماني (ت١٢٨٨هـ) الذي ألف كتابا في بيان كفر الباب وأتباعه[٧]. وقد اعتقد الركنيون أن للإيمان أصولا أربعة: معرفة الله، ومعرفة الرسول، ومعرفة الإمام، ومعرفة الفقيه الجامع للشرائط الذي يقوم مقام الإمام في زمان الغيبة، وهو الشيخ الأحسائي، ثم تلميذه السيد كاظم الرشتي، ثم الحاج محمد كريم الكرماني. وقد سجّل الكرماني ذلك في كتابه **هداية الأطفال**، وحينما اشتد عليه نكير جمهور الاثنا عشرية ألف رسالة في بيان أن الركن الرابع قد يتمثل في أيّ شخص من علماء الطائفة وأهل الرواية عن الأئمة[٨]؛

٥- وللشيخ الأحسائي **رسالة أجوبة عن مسائل الجسم والجسد والجسد الهورقليائي**، فرغ منها عام ١٢٣٢هـ، وتوجد منها نسخة خطية في مكتبة أمير المؤمنين العامة بالنجف الأشرف، ضمن **مجموعة من رسائله وأجوبة مسائله** برقم ١٢٣٠. راجع: السيد عبد العزيز الطباطبائي، **فهرست مخطوطات مكتبة أمير المؤمنين العامة**، ضمن المجلد ٥٤ من **مجلة تراثنا**، إصدار مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، إيران، ١٤١٩هـ، ص ٣٠٩.

٦- انظر الشيخ ميثم خفاجي: مقدمة تحقيقه لكتاب **صراط اليقين في شرح تبصرة المتعلمين** للشيخ الأحسائي: http://www.alahsai.net/awhad/seera-1.asp

٧- راجع: الشيخ آقا بزرگ الطهراني، **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٠هـ، ١٠/ ١٦٤، ١٦٥.

٨- راجع: المرجع السابق، ٢٥/ ١٦٩، ١٧٠.

لكن من الناحية العملية غدا ذلك الركن الرابع منصبا تتوارثه سلالة الكرماني. وهم يتبنون بعد ذلك جميع الآراء التي سلفت نسبتها إلى الأحسائي في الجسم الهورقليائي والمعراج والغيبة والمعاد.

وقد كانت زعامة "الركنية" في منطقة كرمان بإيران حيث يوجد أكثر أتباعهم، ثم انتقلت زعامتهم إلى العراق بالبصرة عام ١٤٠٠هـ حيث المركز الثاني لأتباعهم، ويوجد منهم قلة في دولة الكويت وبعض مناطق إيران الأخرى.

والثانية: "الكشفية" بزعامة أحد تلاميذ الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي، وهو الميرزا حسن بن علي الحائري الشهير بگوهر (ت١٢٦٦هـ) الذي ناهض أيضاً الحركة البابية، ودعا إلى اتخاذ القرار بإعدام الباب الميرزا علي محمد الشيرازي. ولئن ذهب أهل "الركنية" إلى حصر الإيمان فيمن اعتقد ثبوت الأركان الأربعة جميعا؛ فقد أكد "الكشفية" أن الكلام في الركن الرابع لا يعرف عن الشيخ الأحسائي وأنه من ابتداع الكرماني، ثم قسموا الطائفةَ الاثنا عشرية كُلَّها قسمين: أولهما:كامل العقيدة أو الإيمان، ويتمثل في "الكشفية" أنفسهم وفيمن شاركهم قولهم في أئمة أهل البيت من إثبات العلم الحضوري لهم بمعنى أن الواحد منهم يعلم بما كان وما سيكون إلى يوم القيامة بإرادة الله تعالى بحيث تكون جميع هذه المعلومات حاضرة في ذهنه دائماً كأنه يشاهدها عيانا، وهم يعتقدون مع ذلك أن دماء الأئمة وجميع فضلاتهم طاهرة. والقسم الثاني: ناقص العقيدة، ويمثله سائر الشيعة الاثنا عشرية. وعلى أساس هذه القسمة ذهب "الكشفية" إلى اشتراط كمال العقيدة في مرجع التقليد وإمام الجماعة، وإلى عدم جواز صلاة كامل العقيدة مؤتما بناقص العقيدة.

وإذا كان أتباع "الركنية" يعتقدون أن الركن الرابع نائب الإمام الغائب يلتقي به ويتلقى عنه مباشرة؛ فإن أتباع "الكشفية" يعتقدون أن شيخهم الكامل يتلقى عن الأئمة كشفا وإلهاما، على نحو ما سبق ذكره في الكلام عن منامات الشيخ الأحسائي(٩).

وزعامة "الكشفية" الآن في دولة الكويت يتوارثها أبناء الشيخ محمد باقر الإسكوئي الإحقاقي (ت١٣٠١هـ)، ويوجد منهم قلة في تبريز بإيران، وفي بعض المدن بجنوب العراق، وفي منطقة الأحساء. وهم الآن ـ كما يرى بعض الباحثين ـ أقرب إلى الأخذ بنظرية الاجتهاد ومراجعة كثير من الآراء التي

٩- راجع: جودت القزويني، "الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي"، بحثه المنشور بالعدد الأول من مجلة **الفكر الجديد**، إصدار مؤسسة دار الإسلام بلندن، كانون الثاني، ١٩٩٢م/ رجب ١٤١٢هـ.

ضربت عليهم حصارا طويلا داخل إطار الشيعة الاثنا عشرية(١٠).

وبعد هذه الإشارة العجلى غير المفصلة نشرع في بسط الكلام عن "الأخبارية" التي ظهرت في مطلع القرن الحادي عشر الهجري في ساحة الشيعة الاثنا عشرية حركة مستقلة لها دعوى خاصة تقام لها الحجج، ومنهج محدد في استنباط الأحكام الاعتقادية والفقهية العملية يتبنى فكرة أحادية الدليل النقلي عن الأئمة المعصومين في ثبوت الأحكام، وإقصاء العقل والإجماع وظواهر الكتاب والسنة النبوية عن دائرة الاستنباط، وترك الاجتهاد الذي تعارف عليه الأصوليون، ورفض جواز العمل بالظن، مع القطع بثبوت الأخبار الواردة عن الأئمة في كتب الحديث الأربعة(١١)، واعتماد حجيتها جميعا، وأن لكل واقعة حكما

١٠- انظر أحمد الكاتب: **المرجع الجديد لـ: الشيخية الفرقة الأم التي أولدت الحركة البابية والبهائية**، الميرزا عبد الرسول الإحقاقي، "هل يواصل مسيرة الإصلاح والانفتاح؟ المرجعية الشيخية مستقلة وتعتمد النظام الوراثي العمودي"، مقاله المنشور بموقعه على شبكة الإنترنت بتاريخ: ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٠م.
http://www.alkatib.co.uk/shaikheah.htm

ولتفصيل الكلام عن أعلام الشيخية وأطوارها راجع ما يلي:

أ - **أعلام هجر من الماضين والمعاصرين**، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.

ب- السيد محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ.

ج - السيد محمد حسن آل الطالقاني، **الشيخية: نشأتها وتطورها ومصادر دراستها**، الآمال للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

د - محمد علي أسبر، **العلامة الجليل أحمد بن زين الدين الأحسائي في دائرة الضوء**، دار الأصالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

هـ - محمد زكي إبراهيم، **المدرسة الشيخية**، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م. ويوجد للركنية أتباع محمد كريم خان موقع على شبكة الإنترنت يعرف بهم وبأفكارهم وأظهر ما يستقلون به عن سائر الشيعة الاثنا عشرية ويعرض أهم كتبهم: http://www.alabrar.info/ar/index.htm?sh=refer

وموقع الكشفية من أتباع گوهر الحائري وآل الإسكوئي الإحقاقي: http://www.alahsai.net

ولهم موقع آخر لمؤسسة فكر الأوحد (أي الشيخ أحمد الأحسائي) يهتم بنشر كتبهم، ويضم قسما تحت الإنشاء لعرض المخطوطات: http://www.fikralawhad.net/home.htm

١١- الكتب الحديثية الأربعة المعول عليها في الاستنباط عند الاثنا عشرية هي:

١ - **الكافي** لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت٣٢٨هـ).

٢ - **من لا يحضره الفقيه** للشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ).

٣- **تهذيب الأحكام**.

٤ - **الاستبصار فيما اختلف من الأخبار**. وهما لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ).

معينا عليه دليل قطعي عند الأئمة، ويجب التوقف والأخذ بالاحتياط عند عدم الوقوع عليه .. قال الشيخ محمد البيابانى: "فلا حجية عندهم للمفاهيم ولا لقياس الأولوية، بل لا يرى بعضهم الحجية لقياس منصوص العلة أيضاً. ولم يقتصر البعض منهم على إقصاء العقل عن دائرة الشرعيات فحسب، بل ذهب إلى إقصائه عن دائرة غير الضروريات من علم الكلام، فالمعيار عندهم هو دلالة النص في كلا المجالين"(١٢).

وقد يسمى الأخباريون بين الشيعة أيضاً باسم "أصحاب الحديث"، وقد قال آية الله السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي (ت١٤١١هـ): "أصحاب الحديث: يطلق تارة على جماعة قصروا النظر على الأحاديث، ونبذوا حكم العقل والإجماع، وجعلوا نصوص الكتاب وظواهره من المتشابهات، ويقال لهم الأخبارية أيضاً، وهم عدة كثيرة في أصحابنا كالأمين الاسترآبادي والشيخ خلف وغيره من علماء البحرين ...، وتارة يطلق أصحاب الحديث على من كان همه وتخصصه في الحديث، بحيث توغل في جمعه وضبطه وتنقيح أسانيده"(١٣).

أهم رجالات الحركة الأخبارية:

١- مؤسس الحركة الأخبارية وأول دعاتها الشيخ محمد أمين بن محمد شريف الاسترآبادي الأخباري (ت١٠٣٣هـ). صاحب **الفوائد المدنية**(١٤).

١٢- الشيخ محمد البيابانى: "النراقيان في مواجهة المد الأخباري". بحثه المنشور بموقع الفاضلين النراقيين الملا محمد مهدي النراقي وابنه الملا أحمد، على شبكة الإنترنت: http://naraqi.com/ara/v/f/avf10.htm
وهو منشور أيضاً ضمن العدد ٢٥ من مجلة **"فقه أهل البيت"** العربية التي تصدرها مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقا لمذهب أهل البيت (ع) بإيران: http://www.shahrodi.com/magazines/feqh25a/hp-25a.htm

١٣- آية الله المرعشي: تعليقه على كتاب **إحقاق الحق**، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم، إيران، ١٤٠٥هـ، ١/ ١٦٨. وكتاب **إحقاق الحق وإزهاق الباطل** للقاضي نور الله الحسيني المرعشي التستري ثم الهندي (ت١٠١٩هـ) صاحب كتاب **مجالس المؤمنين**.

١٤- قال الحر العاملي في ترجمته بكتاب **أمل الآمل**، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس، بغداد، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ٢/ ٢٤٦، رقم ٧٢٥: "مولانا محمد أمين الاسترآبادي، فاضل محقق ماهر متكلم فقيه محدث ثقة جليل، له كتب منها كتاب **الفوائد المدنية**، وذكر فيها أنه شرع في **شرح أصول الكافي**، و**شرح تهذيب الحديث**، وكتاب في **رد ما أحدثه الفاضلان في حواشي شرح الجديد للتجريد** ـ يعني ملا جلال ومير صدر الدين، وكتاب **فوائد دقائق العلوم العربية وحقائقها الخفية** انتهى. ورأيت له **شرح التهذيب** لم يتم، و**شرح الاستبصار** لم يتم، ورسالة في **البداء**، و**جواب مسائل شيخنا الشيخ حسين الظهيري العاملي**، و**رسالة في طهارة الخمر ونجاستها**، ورسالة

٢- الشيخ محمد تقي المجلسي (ت١٠٧٠هـ). صاحب كتاب **روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه** للشيخ الصدوق[١٥].

فارسية في مسائل متفرقة سمّاها بـ: **دانش نامه شاهي**، وغير ذلك". وقال المحدث يوسف بن أحمد البحراني في ترجمته بـ: **لؤلؤة البحرين**، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، ص ١١٨: "كان فاضلا، محقّقا، مدقّقا، ماهراً في الأصلين والحديث، أخباريا صلبا، وهو أوّل من فتح باب الطعن على المجتهدين، وتقسيم الفرقة الناجية إلى أخباري ومجتهد، وأكثر في كتابه **الفوائد المدنية** من التشنيع على المجتهدين، بل ربما نسبهم إلى تخريب الدين، وما أحسن وما أجاد، ولا وافق الصواب والسداد، لما قد ترتب على ذلك من عظيم الفساد، وقد أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في كتابنا: **الدرر النجفية** وفي كتابنا **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة** إلا أنّ الأوّل منهما استوفى البحث في ذلك بما لم يشتمل عليه الثاني". وقال الشيخ آقا بزرگ الطهراني في **الذريعة**، ١٦/ ٣٥٨: **الفوائد المدنية في الرد على القائل بالاجتهاد والتقليد في الأحكام الإلهية** لأول من فتح باب الطعن على المجتهدين وجعلهم في قبال الأخباريين، المولى المحدث محمد أمين بن محمد شريف الاسترآبادي الأخباري، المتوفى بمكة في سنة الثالثة والثلاثين بعد الألف ...، رتّبه على مقدمة واثني عشر فصلا وخاتمة ...، فرغ منه في مكة في ربيع الأول ١٠٣١ واحد وثلاثين وألف. وقد نقضه السيد نور الدين بـ: **الفوائد المكية** ...، ونقضه أيضاً السيد دلدار علي بـ: **أساس الأصول** ...، وقد طبع **الفوائد المدنية** هذا بإيران في ١٣٢١ وبهامشه **الشواهد المكية في دحض حجج الفوائد المدنية** هو نفسه كتاب **الفوائد المكية** للسيد نور الدين علي بن علي بن الحسين الموسوي العاملي (ت١٠٦٢هـ)، كما ذكر الشيخ الطهراني في **الذريعة**، ١٤/ ٢٤٤. وهذه الطبعة الإيرانية الحجرية كانت هي المتاحة إلى أن أعادت نشره دار النشر لأهل البيت عليهم السلام، قم، إيران، ١٤٠٥هـ. وقد ذكر الشيخ محسن آل عصفور (من البحرين) شروع جماعة المدرسين بقم في إعداد طبعة جديدة لكتاب **الفوائد المدنية**، وقام هو نفسه بعرض نسخة إلكترونية كاملة من الكتاب في موقعه على شبكة الإنترنت بمنتدى الأخباريين والمحدثين ـ قسم رسائل ومصنفات من تراث علماء الأخباريين:
http://67.15.143.28/~alasfoor/vb/showthread.php?t=1500

١٥- هو المعروف بالمجلسي الأول، وقد قال الحر العاملي في ترجمته بكتاب **أمل الآمل**، ٢/ ٢٥٢، رقم ٧٤٢: "كان فاضلا، عالما، محقّقا، متبحّراً، زاهدا، عابدا، ثقة، متكلما، فقيها. له كتب منها: **شرح الصحيفة**، **وحديقة المتقين**، وشرح **من لا يحضره الفقيه** فارسي، وشرح آخر عربي، **ورسالة في الرضاع**، وغير ذلك. وهو من المعاصرين". وقال عنه السيد علي البروجردي في **طرائف المقال**، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، مطبعة بهمن، قم إيران، ط١، ١٤١٠هـ ٢/ ٣٩١: "المولى محمد تقي بن مقصود علي: والد العلامة المجلسي، وكان فاضلا محدثا ورعا ثقة، ونسب إلى التصوف كما اشتهر بين جملة ممن يقول بالتصوف، إلا أن مولانا المجلسي قد نزهه عن ذلك في بعض رسائله، فنقل عنه بأنه قال على ما هو ملخصه: وإياك أن تظن بالوالد أنه من الصوفية، وإنما كان يظهر أنه منهم لأجل التوصل إلى ردهم عن اعتقاداتهم الباطلة ... وهذا الشيخ أجل من أن يفترى عليه وينسب إلى التصوف، ويكفينا شهادة ولده الأجل بالنفي وهو أدرى بحاله، مضافا إلى ملاحظة مقالاته الحسنة في كتبه". وقال الشيخ جعفر السبحاني بعد نقله لكلام الحر في كتابه **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٩٥: "يعد شرحه على الفقيه باسم **روضة المتقين** من أفضل الشروح الذي يعرب عن تضلّع الشارح بالأدب والرجال والفقه والحديث، وقد طبع في اثني عشر جزءاً". وكتاب **روضة المتقين** للمجلسي الأول طبعته المطبعة العلمية، قم، إيران ١٣٩٩هـ.

٣- الشيخ حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي (ت١٠٧٦هـ). صاحب كتاب **هداية الأبرار**[١٦].

٤- المولى محمد محسن الفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ). صاحب كتاب **الوافي**، و**تفسير الصافي**، و**الأصول الأصلية**، و**نقد الأصول الفقهية**، و**رسالة الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين**[١٧].

١٦- قال خير الدين الزركلي في ترجمته بكتاب **الأعلام**، ٢/ ٢٣٥، ٢٣٦: "حسين بن شهاب الدين حسين بن جاندار البقاعي الكركي العاملي: أديب، من الشعراء العلماء، كان متكلما حكيما، سكن أصفهان، وانتقل إلى حيدر آباد، فأقام إلى أن توفي فيها. من كتبه **شرح نهج البلاغة** كبير، و**عقود الدرر في حل أبيات المطول والمختصر** و**هداية الأبرار** في أصول الدين، وكتاب في **الطب** كبير، ومختصر في **الطب** و**مختصر الأغاني** و**الإسعاف** وأرجوزتان في النحو و المنطق وديوانان أحدهما للمدائح سمّاه **كنز اللآلي** والثاني للأهاجي سمّاه **السلاسل والأغلال** وشعره جيد".

وقد تابع خير الدين الزركلي الحرَّ العاملي في وصف كتاب **هداية الأبرار** بأنه في أصول الدين، وقد قال الشيخ الطهراني عن الكتاب في **الذريعة**، ٢٥/ ١٦٧: "ذكره المحدث الحر وقال إنه في أصول الدين. لكن الموجود مرتب على مقدمة وثمانية أبواب وخاتمة. المقدمة في بيان محل النزاع بين من قال بالاجتهاد ومن نفاه. والأبواب في بيان صحة الأحاديث الموجودة، وأنها حجة، وأن بكل واقعة حكما معينا وعليه دليل قطعي، وبيان كيفية عمل القدماء، وإثبات بطلان بدعة الاجتهاد والتقليد، وطريق الاحتياط، والغنى عن علم الأصول، وذكر غفلات المتأخرين".

وهذه هي أهم أصول الحركة الأخبارية التي نازعوا عليها الأصوليين، وقد طبع كتاب **هداية الأبرار** غير مرة: منها الطبعة التي صححها وقدم لها الأستاذ رءوف جمال الدين، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق، ١٩٧٧م.

١٧- قال الحر العاملي في ترجمته بكتاب **أمل الأمل**، ٢/ ٣٠٥، رقم ٩٢٥: "المولى الجليل محمد بن مرتضى المدعو بمحسن الكاشاني، كان فاضلا عالما حكيما متكلما محدثا فقيها محققا، شاعرا أديبا، حسن التصنيف، من المعاصرين، له كتب منها: كتاب **الوافي** جمع الكتب الأربعة مع شرح أحاديثها المشكلة إلا أن فيه ميلا إلى بعض طريقة الصوفية وكذا جملة من كتبه، وكتاب **سفينة النجاة في طريقة العمل**، و**تفاسير ثلاثة كبير وصغير ومتوسط**، وكتاب **عين اليقين**، وكتاب **حق اليقين**، وكتاب **علم اليقين**، وكتاب **الأصول الأصلية**، و**رسالة الجمعة**، و**ترجمة الصلاة**، و**الكلمات الطريفة**، و**رسالة في التفقه**، و**رسالة في نفي التقليد**، و**النخبة**، و**مفاتيح الشرائع**، و**منهاج النجاة**، وكتاب **معتصم الشيعة في أحكام الشريعة** يجمع الأقوال والاستدلال خرج منه كتاب الصلاة، وكتاب **المحجة البيضاء في إحياء الإحياء**، وكتاب **ميزان القيامة**، وكتاب **مرآة الآخرة**، وكتاب **تسهيل السبيل بالحجة في انتخاب كشف المحجة** لابن طاووس، وكتاب **نقد الأصول الفقهية**، وكتاب **خلاصة الأذكار**، وكتاب **ترجمة العقائد**، وكتاب **مرآة الصواب**، وكتاب **النخبة الصغرى**، وكتاب **النخبة الكبرى**، وكتاب **جهاز الأموات**، وكتاب **الضوابط الخمس في أحكام الشك والسهو والنسيان**، و**رسالة ولاية عقد البكر**، وكتاب **الأحجار الشداد والسيوف الحداد في كسر الجواهر والأفراد** يشتمل على عشرين دليلا في إبطال الجزء الذي لا يتجزأ، وكتاب **الانتخابات لمصنفات العلماء**، وكتاب **غنية الأنام في معرفة الساعات والأيام**، وكتاب **مدرك الساعات**، ورسالة في فهرست مؤلفاته وذكر فيها أربعا وعشرين كتابا، وغير ذلك. وقد ذكره السيد ميرزا علي بن أحمد في السلافة وأثنى عليه ثناء بليغا". وذكر الشيخ =

٥- الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي المَشَغْري (ت١١٠٤هـ). صاحب كتاب **وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، وكتاب **الفصول المهمة في أصول الأئمة**[١٨].

جعفر السبحاني في **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٩٧، أن الفيض الكاشاني أخذ الحديث عن السيد ماجد بن هاشم الصادقي البحراني، وروى عنه وعن الشيخ بهاء الدين العاملي، وأخذ الحكمة والفلسفة عن أستاذه صدر المتألّهين الشيرازي وهو صهر له، ومن أحسن كتبه كتاب **الوافي** الذي جمع فيه أحاديث الكتب الأربعة، وفرغ منه سنة ١٠٦٨هـ، كما أنّ من أحسن تصانيفه في الفقه **مفاتيح الشرائع** الذي شرحه المحقّق البهبهاني، وله **المحجة البيضاء في إحياء كتاب الإحياء** وهو تهذيب وتنوير لكتاب **إحياء علوم الدين** لأبي حامد الغزالي. وقال الشيخ السبحاني: "والحقّ أنّ الفيض يعد من الشخصيات التي حام حولها غموض كثير؛ فمن جانب نجد أنه يميل إلى التصوّف والعرفان، ومن جانب آخر يكب على الحديث وجمعه". أقول: وهذه النزعة الصوفية العرفانية الحكمية التي أفادها الفيض الكاشاني من أستاذه وصهره الحكيم صدر المتألهين الشيرازي، ثم مزجها بتوجهه الأخباري ـ لها دور ظاهر في تحديده لكيفية تفقه البصير أو الفقيه المجتهد من وجهة نظره؛ فتراه يقول: "أما بصيرهم وهو الذي له فهم وذكاء وقوة قدسية وزهد في الدنيا وورع في الدين، فكيفية التفقه عنده أن يتبع محكمات الكتاب والسنة ومحكمات أحاديث أهل البيت عليهم السلام مما صح عنهم، فيستفهم منها ما يجب اعتقاده، وما يجب أن يعمل به، ويشيده بشواهد عقله القويم وفهمه المستقيم، ويؤيّده بواردات ترد على ذهنه المصفى بأعماله الصالحة المرضية وقلبه المنور بنور أخلاقه المهذبة الزكية ... ولا تظنن أن خواص المؤمنين إنما آمنوا بالله واليوم الآخر بمجادلات المتكلمين وأدلة المجادلين هيهات! هيهات! وإنما عرفوا الله بمثل ما قلناه من تعاضد العقل والشرع. واجتماع النور الداخل مع اجتماع النور الخارج كاجتماع نور العين مع نور الشمس في الرؤية" .. الفيض الكاشاني: **الحق المبين في تحقيق كيفية التفقه في الدين**، تصحيح ونشر مير جلال الدين الحسيني الآرموي المحدّث، سازمان چاب دانشگاه، إيران، ١٣٩٠هـ، ص ٤، ٥. وراجع ترجمته وبيان طرف من آرائه عند الشيخ عبد الله نعمة، **فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم**، دار الكتاب الإسلامي، قم، إيران، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٦٠١ ـ ٦٠٤.

١٨- قال السيد علي البروجردي في ترجمته بكتاب **طرائف المقال**، ١/ ١٧٣: "الشيخ محمد بن الحسن بن علي بن الحسين الحر العاملي المشغري، المشغري بسكون الثالثة مع فتح الأوليين قرية من قرى جبل عامل، وكان عالما فاضلا محدثا أخباريا، يروي عن جماعة، منهم الشيخ زين الدين، له كتب كثيرة". وذكر السيد محسن الأمين العاملي في ترجمته بكتاب **أعيان الشيعة**، ٩/ ١٧١، أنه ولد في قرية مشغرى، ليلة الجمعة ثامن رجب سنة ١٠٣٣ كما ذكره هو في ترجمة نفسه بكتابه **أمل الآمل**، وتوفي في المشهد المقدس الرضوي بطوس سنة ١١٠٤ عن إحدى وسبعين سنة، ودفن في إيوان بعض حجر الصحن الشريف. ثم ذكر في بيان طريقته وأحواله أنه كان أخباريا صرفا. ثم قال: "قد رزق المترجم حظا في مؤلفاته لم يرزقه غيره؛ فكتابه **الوسائل** عليه معول مجتهدي الشيعة من عصر مؤلفه إلى اليوم، وما ذاك إلا لحسن ترتيبه وتبويبه، و**الوافي** لملا محسن الكاشاني أجمع منه ومع ذلك لم يرزق من الحظ ما رزقته **الوسائل** لصعوبة ترتيبه، وربما كان مؤلفه أكثر تحقيقا من صاحب **الوسائل**. وكان لبحر العلوم الطباطبائي اعتناء خاص **بالوافي** وكان يدرس فيه وأمر تلميذه صاحب **مفتاح الكرامة** بجمع تقريرات ذلك الدرس، ومع ذلك كله لم يجر **الوافي** مع **الوسائل** في حلبة. وكم صنف العلماء في أحوال الرجال فلم يرزق كتاب من الاشتهار ما رزقه **أمل الآمل** على اختصاره وكثرة انتقاد الناس إياه ووضع عدة كتب في أعصار كثيرة باسم تكملة **أمل الآمل**".

٦- السيد هاشم بن السيد سليمان التوبلي الكتكاني البحراني (ت١١٠٧هـ). صاحب **تفسير البرهان**، الذي جمع فيه المأثور من الروايات في التفسير[١٩].

٧- المولى محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت١١١١هـ). صاحب **بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار**، أكبر موسوعة حديثية عند الشيعة الاثنا عشرية[٢٠].

٨- الشيخ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي (ت١١١٢هـ). صاحب **تفسير نور الثقلين**[٢١].

١٩- قال عنه الحر العاملي في **أمل الآمل**، ٢/ ٣٤١، رقم ١٠٤٩: "فاضل عالم ماهر مدقق فقيه عارف بالتفسير والعربية والرجال، له كتاب **تفسير القرآن** كبير، رأيته ورويت عنه". وقال المحدث البحراني في **لؤلؤة البحرين**، ص ٦، برقم ١٩: "وكان فاضلاً، محدثاً، جامعا، متتبعا للأخبار بما لم يسبق إليه سابق سوى شيخنا المجلسي ...، وانتهت إليه رئاسة البلد، فقام بالقضاء في البلاد وتولّى الأمور الحسبية أحسن قيام، ونشر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان من الأتقياء المتورّعين، ومن مصنفاته **البرهان في تفسير القرآن** في ستة مجلدات". وقال عنه الشيخ جعفر السبحاني في كتاب **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٩٩، ٤٠٠: خدم الحديث على وجه الإطلاق خدمات جليلة، فكتابه **معالم الزلفى في النشأة الأخرى** خير شاهد على تبحّره وتضلّعه في الحديث، وكتابه الآخر المسمى **غاية المرام** في فضائل أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام يذكر فيه أحاديث الفريقين الواردة في هذا المجال، ويعرب عن تضلّعه بالحديث، وإحاطته بما في الصحاح والسنن والمسانيد من الروايات في فضائل أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولو أتيحت له الفرصة مثلما أتيحت لشيخنا المجلسي الثاني لصنَّف موسوعة كبيرة على غرار **البحار**، أو أحسن منها".

٢٠- هو العلامة المجلسي الثاني. قال عنه الحر العاملي في **أمل الآمل**، ٢/ ٢٤٨، ٢٤٩ رقم ٧٣٣: "عالم فاضل ماهر محقق مدقق علامة فهامة فقيه متكلم محدث ثقة جامع للمحاسن والفضائل، جليل القدر، عظيم الشأن أطال الله بقاءه. له مؤلفات كثيرة مفيدة منها: **كتاب بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار** يجمع أحاديث كتب الحديث كلها إلا الكتب الأربعة و**نهج البلاغة** فلا ينقل منها إلا قليلا مع حسن الترتيب وشرح المشكلات وهو خمسة وعشرون مجلداً ..، وهو من المعاصرين رويت عنه جميع مؤلفاته وغيرها إجازة". وقال عنه الشيخ جعفر السبحاني في كتاب **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٤٠٠: "هو أجلّ من أن يعرّف، وقد ألّف شيخنا المحدّث النوري رسالة في ترجمته أسماها **الفيض القدسي في ترجمة المجلسي** ذكر فيها جملا من مناقبه وفضائله ومشايخه وتلامذته وذريته وذرية والده. وكفاه فخراً أنه ألّف دائرة معارف للشيعة يوم لم يكن أيّ أثر لهذا اللون من التأليف بين الأوساط الإسلامية، ويتلوه في المكانة كتابه الآخر المسمّى **مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول** وهو **شرح للكافي**، شرح فيه أحاديثه طبعت في ستة وعشرين جزءا. وله كتاب ثالث وإن لم يكن بمنزلة السابقين وهو كتاب **ملاذ الأخيار في شرح تهذيب الأخبار** وقد طبع في اثني عشر جزءاً. وأمّا موسوعته الكبرى، أعني: **بحار الأنوار** فقد طبعت في ١١٠ أجزاء".

٢١- قال الحر العاملي في ترجمته **بأمل الآمل**، ٢/ ١٥٤، رقم ٤٤٩: "كان عالما، فاضلا، فقيها، محدثا، ثقة، ورعا، شاعرا، أديبا، جامعا للعلوم والفنون، معاصرا، له كتاب **نور الثقلين في تفسير القرآن** في أربعة مجلدات، أحسن فيه وأجاد، نقل فيه أحاديث النبي والأئمة في تفسير الآيات من أكثر كتب الحديث، ولم ينقل فيه عن غيرهم، وقد رأيته بخطه واستكتبته منه. وله **شرح لامية العجم**، وله **شرح شواهد المغني** أيضاً لم يتم، وغير ذلك". و**تفسير نور الثقلين** مطبوع في خمسة أجزاء بتحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي. مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران، ط٤، ١٤١٢هـ.

٩- السيد نعمة الله بن عبد الله الحسيني الموسوي الجزائري (ت١١١٢هـ). صاحب كتاب **الأنوار النعمانية في بيان النشأة الإنسانية**، وكتاب **نور البراهين في أخبار السادة الطاهرين**، وهو شرح **كتاب التوحيد** للشيخ الصدوق(٢٢).

١٠- عبد الله بن صالح البحراني السماهيجي (ت١١٣٥هـ). صاحب كتاب **جواهر البحرين في أحكام الثقلين**، وكتاب **منية الممارسين في أجوبة مسائل الشيخ ياسين**(٢٣).

٢٢- قال عنه الحر العاملي في **أمل الآمل**، ٢/ ٣٣٦، رقم ١٠٣٥: "فاضل عالم محقق علامة جليل القدر، مدرس، من المعاصرين. له كتب منها: **شرح التهذيب**، و**حواشي الاستبصار**، و**حواشي الجامي**، و**شرح الصحيفة**، و**شرح تهذيب النحو**، و**منتهى المطلب في النحو**، وكتاب في الحديث مجلد اسمه **الفوائد النعمانية** منسوب إلى اسمه، وكتاب آخر في الحديث اسمه **غرائب الأخبار ونوادر الآثار**، وكتاب **الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية**، وكتاب في الفقه اسمه **هدية المؤمنين**، و**حواشي مغني اللبيب**، وغير ذلك". وقال المولى الميرزا عبد الله الأفندي في **رياض العلماء**، ٥/ ٢٥٣: "فقيه، محدث، أديب، متكلم، معاصر، ظريف، مدرس، والآن هو شيخ الإسلام من قبل السلطان بتستر". وللشيخ الجزائري ترجمة ضافية في صدر كتابه **نور البراهين** ... أو **أنيس الوحيد في شرح التوحيد**، لمحققه السيد الرجائي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ط١، ١٤١٧هـ. وهذا الشيخ الجزائري رأس المستدلين من الأخباريين على القول بتحريف القرآن الكريم على أساس الأخبار التي يصرح بأنها متواترة عندهم في هذا المعنى، وأن المخالف لذلك من شيوخ طائفته إنما يُحمل مذهبه على التَّقِـيَّة وتحقيق المصالح السائدة في زمانه .. راجع كتابه **الأنوار النعمانية** الذي طبع غير مرة في تبريز وفي طهران، إيران، ١٢٧١، ثم ١٢٨٠، ثم ١٣٧٨، ثم طبعته بعد ذلك مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ. وراجع تبرؤ الأصوليين من ذلك فيما كتبه الشيخ محمد هادي معرفة: **صيانة القرآن من التحريف**، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ط ٢، ١٤١٨هـ، ص ١١٣، ١١٤، ١٩٧: ٢٠٨.

٢٣- قال السيد علي البروجردي في ترجمته بكتاب **طرائف المقال**، ١/ ٦٩: "الشيخ عبد الله بن الحاج صالح بن جمعة السماهيجي أصلا، وسماهج قرية من قرى جزيرة صغيرة بجنب جزيرة أوال من طرف المشرق، ثم انتقل منها مع أبيه وسكن قرية أبي إصبع. وهذا الشيخ كان أخباريا صرفا كثير الطعن على المجتهدين". ونقل الشيخ جعفر السبحاني من ترجمته في إجازة السيد عبد الله حفيد السيد نصر الله الجزائري، في كتاب **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٤٠٢: "كان عالما، فاضلا، محدّثا، متبحّراً في الأخبار، عارفا بأساليبها ووجوهها، بصيراً في أغوارها، خبيراً بالجمع بين متنافياتها وتطبيق بعضها على بعض، له سليقة حسنة في فهم الروايات، وأنس تام بمعانيها، كثير الاحتياط على طريقة الأخباريين، شديد الإنكار على أهل الاجتهاد، ومن إفراطه وغلوّه في هذا الباب منعه من العمل بظواهر الكتاب، ودعواه أنّ القرآن كلّه متشابه على الرعية، وهذه المقالة نقلها العلاّمة في **النهاية الأصولية** عن بعض الحشوية، واقتفى أثرهم طائفة من الأخباريين من المتأخرين". وعن كتابه **جواهر البحرين في أحكام الثقلين** قال السيد إعجاز حسين النيسابوري (ت١٢٨٦هـ) في كتابه **كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار**، ص ١٦٦، رقم ٨٢٢: "رتب فيه الأخبار وبوبها على نهج آخر غير ترتيب صاحب **الوافي والوسائل**، مقتصراً على كتب المحمدين الثلاثة وهي الأصول الأربعة، وخرج منه المجلد الأول في الطهارة وبعض من المجلد الثاني في الصلاة". وراجع أيضاً الشيخ الطهراني، **الذريعة**، ٥/ ٢٦٥، رقم ١٢٦٣.

١١- الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني (ت١١٨٦هـ). صاحب كتاب **الحدائق الناضرة، والدرر النجفية**[٢٤].

١٢- الشيخ محمد بن عبد النبي بن عبد الصانع، المحدث النيسابوري، المعروف باسم الميرزا محمد الأخباري (ت١٢٣٢هـ). صاحب كتاب **الطهر الفاصل**، وكتاب **معاول العقول لقلع أساس الأصول**، وكتاب **كشف القناع عن عور الإجماع**، وكتاب **الميزان لمعرفة الفرقان**[٢٥].

٢٤- ترجم لنفسه في **لؤلؤة البحرين**، ص ٤٤٤: ٤٥١. وقال عنه الخوانساري في **روضات الجنات**، ٨/ ٢٠٣: ٢٠٦: "العالم الرباني والعالم الإنساني شيخنا الأفقه الأوجه الأحوط الأضبط، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن صالح بن أحمد بن عصفور الدرازي البحراني صاحب **الحدائق الناضرة** و**الدرر النجفية** و**لؤلؤة البحرين** وغير ذلك من التصانيف الفاخرة الباهرة التي تلذ بمطالعتها النفس، وتقر بملاحظتها العين. لم يعهد مثله من بين علماء هذه الفرقة الناجية في التخلق بأكثر المكارم الزاهية، من سلامة الجنبة، واستقامة الدربة، وجودة السليقة، ومتانة الطريقة، ورعاية الإخلاص في العلم والعمل، والتخلي بصفات طبقاتنا الأول، والتخلي عن رذائل طباع الخلف الطالبين للمناسب والدول ...، كان أبوه الشيخ أحمد من أجلة تلامذة شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي، وكان عالما فاضلا محققا مدققا مجتهدا صرفا، كثير التشنيع على الأخباريين، كما صرّح به ولده شيخنا المذكور في إجازته الكبيرة المشهورة. وكان هو ـ قدس سره ـ أولا أخباريا صرفا، ثم رجع إلى الطريقة الوسطى، وكان يقول إنها طريقة العلامة المجلسي غواص **بحار الأنوار** ... وجاور في كربلاء شرّفها الله، واشتغل بإبراز المصنفات مواظبا على العبادات، مداوما على الطاعات، إلى أن أدركه الأجل المحتوم، ونزل به القضاء الملزوم فجاور في تلك الحضرات العلية المجاورة الحقيقة. له قدس سره من المصنفات كتاب الحدائق **الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**. وهو كتاب جليل لم يعمل مثله جداً، فيه جميع الأقوال والأخبار الواردة عن الأئمة الأطهار، إلا أنه طاب ثراه لميله إلى الأخبارية كان قليل التعلق بالاستدلال بالأدلة الأصولية التي هي أمهات الأدلة الفقهية، وعمدة الأدلة الشرعية...". وللشيخ ترجمة ضافية كتبها السيد عبد العزيز الطباطبائي، نشرت في صدر كتاب **الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة**، تحقيق محمد تقي الإيرواني، نشر محمد علي الآخوندي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، إيران، ١٣٦٣هـ ش. وقد جمع مركز المصطفى جميع تراجم الشيخ البحراني من كتب الرجال والتراجم، تحت عنوان **حياة صاحب الحدائق**، بدءا من **لؤلؤة البحرين** إلى ما كتبه السيد عبد العزيز الطباطبائي، وضمنها الإصدار الأول من برنامج **المعجم العقائدي** الصادر بمدينة قم، إيران، ١٤٢٢هـ.

٢٥- قال عنه الخوانساري في **روضات الجنات**، ٧/ ١٣٨، ١٣٩: "لا شبهة في غاية فضله ووفور علمه وجامعيته لفنون المعقول والمنقول، إلا أنّه لما تجاهر بتحقير علمائنا الأعلام، صرف الله عنه قلوب أهل القلوب. وهو من المتطرّفين في الأخبارية. وله آثار كثيرة تدل على توقّده وذكائه. وقد ذكر النيسابوري سلسلة مشايخ الأخبارية بقوله: مولانا محمد أمين الاسترآبادي الأخباري هو أوّل من تكلّم على المتأخّرين لمخالفتهم طريقة قدماء الأصحاب وأحسن وأتقن، ثمّ تكلّم المحدّث القاساني (هو الفيض الكاشاني) في **سفينة النجاة** بقليل لا يشفي العليل، ثمّ المحدّث =

ظهور الحركة الأخبارية وأطوارها التاريخية:

القول في ظهور "الأخبارية" واستقلال دعوتها على يد الشيخ محمد أمين الاسترآبادي يصرح به أكثر الأصوليين، ويزعمون اتفاقهم في ذلك مع بعض شيوخ الأخباريين أيضاً؛ لكن دعاة "الأخبارية" الأوائل كانوا مصرين على أن دعواهم كانت تمثل الخط الرئيس للشيعة الاثنا عشرية قبل زمان الغيبة وبعده، وأن الأصوليين هم الذين انحرفوا عنه إلى منهج العامة (أهل السنة)؛ فالشيخ محمد أمين الاسترآبادي يصرح بذلك، ويزعم السبق التاريخي للأخبارية بحيث تشمل جميع أصحاب الأئمة عليهم السلام ومن جاء بعدهم من أكابر محدثي القوم كالشيخ الكليني والشيخ الصدوق ووالده، وهو يطلق على هؤلاء اسم الأخباريين المتقدمين، ويرى أن تقسيم علماء الشيعة إلى أخباريين وأصوليين إنما عرف من بعدهم، واستدل على ذلك من أقوال العامة (أهل السنة) بقول الإمام محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني الأشعري (ت٥٤٨هـ) عن الشيعة الإمامية: "وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم وتمادى الزمان اختارت كل فرقة منهم طريقة؛ فصارت الإمامية بعضها معتزلة إما وعيدية وإما تفضيلية، وبعضها أخبارية إما مشبهة وإما سلفية"(٢٦). وقول المحقق الشريف محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٢هـ) في كلامه عن الفرق من أواخر شرحه لكتاب

= العاملي في **الفوائد الطوسية** أتى بما يروي الغليل، ثمّ الشيخ حسين بن شهاب الدين العاملي في **هداية الأبرار** أشبع التفصيل، ثمّ الشيخ أبو الحسن الغروي أراد التكميل، وسادسهم مولانا رضي الدين القزويني في **لسان الخواص** أقام الدليل، والسابع هذا العبد الذليل". وذكره عمر كحالة في **معجم المؤلفين**، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ٩/ ٣١ فقال: "محمد الأخباري (١١٧٨-١٢٣٢هـ) (١٧٦٥ - ١٨١٧م) محمد الأخباري (جمال الدين) عالم أديب، شاعر. ولد في فرخ آباد من أرض الهند في ٢٢ ذي القعدة، وحج البيت الحرام، وجاور زمنا في النجف وكربلاء، ثم اضطر لمغادرة العراق إلى إيران واستوطن المشهد الرضوي، ثم اضطر للعودة إلى العراق فجاور في الكاظمية زمنا، وتوفي قتيلا. من تصانيفه الكثيرة: **تسلية القلوب الحزينة** في عشر مجلدات ضخمة، **دوائر العلوم، ذخيرة الألباب وبغية الأصحاب، معاول العقول لقلع أساس الأصول، وديوان شعر كبير**". الشيخ جعفر السبحاني في كتاب **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٤٠٢: "ومن تأليفه **قبسة العجول في الأخبار والأصول** وقد رد عليه المحقّق القمّي في كتاب أسماه **عين العين**، فلمّا وصل إلى يد الشيخ الأخباري رد عليه بكتاب آخر أسماه **إنسان العين في ردّ كتاب عين العين**، وقد ألّف دورة فقهية من الطهارة إلى الديات أسماها **التحفة**. ومهما يكن في أمره غمة فقد تجاهر في الطعن بالعلماء والتشنيع بهم، ممّا حدا العوام إلى الهجوم عليه انتهى بقتله في الكاظمية".

٢٦- الشهرستاني، **الملل والنحل**، تخريج محمد بن فتح الله بدران، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م، ١/ ١٤٦، ١٤٧.

المواقف: "وكانت الإمامية أولا على مذهب أئمتهم حتى تمادى بهم الزمان فاختلفوا وتشعب متأخروهم إلى معتزلة إما وعيدية أو تفضيلية، وإلى أخبارية يعتقدون ظاهر ما ورد به الأخبار المتشابهة، وهؤلاء ينقسمون إلى مشبهة يُجرون المتشابهات على أن المراد بها ظواهرها، وسلفية يعتقدون أن ما أراد الله بها حق بلا تشبيه كما عليه السلف، وإلى ملتحقة بالفرق الضالة"(٢٧).

ويشير أيضاً إلى بيان السبق التاريخي لهذا التقسيم ما لو طالعه الشيخ محمد أمين الاسترآبادي لأورده وتمسّك به في هذا المقام، قول الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) عن أخبار الآحاد: "وأما الإمامية فالأخباريون منهم مع أن كثرة الشيعة في قديم الزمان ما كانت إلا منهم فهم لا يعولون في أصول الدين فضلا عن فروعه إلا على الأخبار التي يروونها عن أئمتهم. وأما الأصوليون فأبو جعفر الطوسي وافقنا على ذلك، فلم يبق ممن ينكر العلم هذا إلا المرتضى مع قليل من أتباعه، فلا يستبعد اتفاق مثل هذا الجمع على المكابرة في الضروريات. ومما يحقق ذلك أنه قال: إنهم يقسمون بالله على أنهم لا يعلمون بل لا يظنون، ونحن نعلم بالضرورة أن هذه الروايات وإن تقاصرت عن العلم إلا أنها ما تقاصرت عن الظن؛ فعلمنا أن غرض المرتضى مما ذكر محض المكابرة"(٢٨).

ومن الخاصة (الشيعة) ذكر الشيخ الاسترآبادي كلاما للعلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) في كتابه **نهاية الأصول** مقاربا لما سبق من كلام الإمام الرازي؛ فقد قال في مبحث العمل بخبر الواحد الخالي عن القرائن: "أما الإمامية فالأخباريون منهم لم يعولوا في أصول الدين وفروعه إلا على أخبار الآحاد المروية عن الأئمة عليهم السلام، والأصوليون منهم كأبي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على خبر الواحد، ولم ينكره سوى المرتضى وأتباعه لشبهة حصلت لهم"(٢٩).

٢٧- الشريف الجرجاني، **شرح المواقف**، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، على نفقة الحاج محمد أفندي ساسي المغربي التونسي، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م، ٨/ ٣٩٢.

٢٨- الفخر الرازي، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٤/ ٣٨٤.

٢٩- انظر محمد أمين الاسترآبادي، **الفوائد المدنية**، ص ٤٤، وكتاب العلامة الحلي **نهاية الأصول** ـ فيما أعلم ـ لم يزل مخطوطا، والمحققون المعاصرون لكتب أصول الفقه التي نقل مؤلفوها المتأخرون نص كلام العلامة الحلي يردون النص إلى اللوحة (٢٠٩/ أ) من النسخة الخطية لكتاب **نهاية الأصول**. انظر: على سبيل المثال السيد محمد حسن رضوي الكشميري، حواشي تحقيقه لكتاب **الوافية في أصول الفقه** للفاضل التوني (ت١٠٧١هـ)، مؤسسة إسماعيليان، نشر مؤسسة مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١٢هـ، ص ١٦٠. وانظر أيضاً تحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم لكتاب **فرائد الأصول** للشيخ مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ)، مطبعة باقري، نشر مؤسسة مجمع الفكر الإسلامي، قم، إيران، ط ١، ١٤١٩هـ، ١/ ٣٣٣.

وجاء من بعد ذلك الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، فزعم فوق ما نقله من كلام الاسترآبادي "أن رئيس الأخباريين هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الأئمة عليهم السلام لأنهم ما كانوا يعملون بالاجتهاد، وإنما كانوا يعملون في الأحكام بالأخبار قطعا، ثم خواص أصحابهم، ثم باقي شيعتهم في زمانهم(٣٠).

وقد كان الفيض الكاشاني يتكلم عن افتراق الأمة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فرقتين: "فرقة قالوا بالإجماع في تعيين الإمام، وباتباع المتشابهات في العقائد والأحكام مضافا إلى المحكمات؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل واختيار المدلول قبل اختيار الدليل، وهم أصحاب أبي بكر بن أبي قحافة التيمي وعمر بن الخطاب العدوي ومن يحذو حذوهم من الذين قالوا بالاجتهاد والرأي في كل شيء.

وفرقة قالوا بالنص من الله عز وجل في تعيين الإمام والاقتصار على اتباع المحكمات في العقائد والأحكام، وقوفا على ما جاء به الوحي والتنزيل، واتقاء عما كاد يفضي إلى الضلال والتضليل، وهم أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأولاده المعصومين عليهم السلام ومن يقتدي بهداهم من الذين لا يعولون إلا على النصوص بالخصوص في كل شيء، مسلمين لإمامهم الآخذ علمه من الله ومن رسوله في كل ما أنهاه إليهم في شيء شيء، مطيعين لما أمرهم الله تعالى حيث قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٣١). وحيث قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾(٣٢).

ويعلل الفيض الكاشاني ظهور "الأصولية" بعد زمان الغيبة في طائفته دون أن ينال منهم أو يتبرأ تبرؤ الأمين الاسترآبادي؛ فيقول: "وأما ما ترى من اجتهاد بعض متأخري أصحابنا وتدوينهم الأصول وخوضهم في الفضول، فإنما ذلك لشبهة جرت فيهم من مخالفيهم [يعني أهل السنة]، كما بيّنا وجهه في مسفوراتنا، مع احتمال أن يكون سبب حدوثه فيهم أولا مصلحة رأوها، ومماشاة مع مخالفيهم راعوها؛ لئلا يزعموا أن دقائق العلم ليست فينا، ثم صار ذلك شبهة لمن تأخر عنهم جرت فيهم، ثم سرت في ذويهم. وعلى التقديرين فليس ذلك قادحا في منزلتهم العليا، ولا سببا لإلحاقهم بالفرقة الأولى ـ حاشاهم عن ذلك ـ فإن لهم حقوقا جمة على هذه الفرقة الناجية الجليلة لترويجهم المذهب الحق بمساعيهم الجميلة، ورفعهم جل التقية عن كثير من العباد والبلاد، فجزاهم الله عنا خير الجزاء وحشرهم مع أئمتهم يوم التناد"(٣٣).

٣٠- الحر العاملي، **الفوائد الطوسية**، المطبعة العلمية، قم، إيران، ١٤٠٣هـ، ص ٤٦٦.

٣١- سورة النحل، الآية: ٤٣، وسورة الأنبياء، الآية: ٧.

٣٢- سورة النساء، الآية: ٥٩، والفيض الكاشاني، **الحق المبين**، ص ٣، ٤.

٣٣- المرجع السابق، ص ٤.

لكن هذا المذهب مرفوض بين فقهاء "الأصولية"، وقد قال السيد محمد باقر الصدر حينما انتقد استشهاد الشيخ محمد أمين الاسترآبادي في فوائده المدنية على قدم دعواه الأخبارية، بذكر العلامة الحلي لطائفة من علماء الإمامية باسم الأخباريين: "الحقيقة أن العلامة الحلي يشير بكلمة الأخباريين في حديثه إلى مرحلة من مراحل الفكر الفقهي، لا إلى حركة ذات اتجاه محدد في الاستنباط، فقد كان في فقهاء الشيعة منذ العصور الأولى علماء أخباريون يمثلون المرحلة البدائية من التفكير الفقهي، وهؤلاء هم الذين تحدث عنهم الشيخ الطوسي في كتاب **المبسوط**، وعن ضيق أفقهم، واقتصارهم في بحوثهم الفقهية على أصول المسائل، وانصرافهم عن التفريع والتوسع في التطبيق. وفي النقطة المقابلة لهم الفقهاء الأصوليون الذين يفكرون بذهنية أصولية، ويمارسون التفريع الفقهي في نطاق واسع؛ فالأخبارية القديمة إذن تعبر عن مستوى من مستويات الفكر الفقهي لا عن مذهب من مذاهبه"(٣٤).

٣٤- محمد باقر الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، ص ٨٠، ٨١. والسيد الصدر بعد ذلك يعزو هذا الرأي إلى المحقق الأصولي الشيخ محمد تقي عبد الرحيم الأصفهاني (ت١٢٤٨هـ)، وإلى الفقيه الأخباري الشيخ يوسف البحراني (ت١١٨٦هـ)، ويوثق ذلك بنقل كلامهما الدال عنده على أن محمد أمين الاسترآبادي هو أول من جعل الأخبارية مذهبا مقابلا للأصولية. وقد أصاب فيما يتعلق ببيان رأي المحقق الأصولي الشيخ محمد تقي عبد الرحيم. أما الاستشهاد بكلام المحدّث البحراني، ففيه نظر وفي النفس منه شيء لأن البحراني لا ينفي سبق وجود الأخباريين في الشيعة الاثنا عشرية؛ بل يؤكد أنه لم يكن بينهم وبين الأصوليين خصومة ظاهرة ولا تعدي حتى ظهر الأمين الاسترآبادي فأعلن الخصومة، وشرع في التطاول على علماء الأصوليين. والبحراني يذكر ابن بابويه القمي الصدوق (ت٣٨١هـ) على أنه رئيس الأخباريين في زمانه، ويذكر الأمين الاسترآبادي على أنه المجدد لمذهب الأخباريين في الزمان الأخير، وتراه يقول في آخر مقدمات **الحدائق الناضرة**: "العصر الأول كان مملوءاً من المحدثين والمجتهدين، مع أنه لم يرتفع بينهم صيت هذا الخلاف، ولم يطعن أحد منهم على الآخر بالاتصاف بهذه الأوصاف، وإن ناقش بعضهم بعضاً في جزئيات المسائل واختلفوا في تطبيق تلك الدلائل ...؛ ولكن ربما حاد بعضهم أخباريا كان أو مجتهداً عن الطريق غفلة أو توهما أو لقصور اطلاع أو قصور فهم أو نحو ذلك في بعض المسائل؛ فهو لا يوجب تشنيعا ولا قدحا ...، وقد ذهب رئيس الأخباريين الصدوق (رحمه الله تعالى) إلى مذاهب غريبة لم يوافقه عليها مجتهد ولا أخباري، مع أنه لم يقدح ذلك في علمه وفضله. ولم يرتفع صيت هذا الخلاف ولا وقوع هذا الاعتساف إلا من زمن صاحب **الفوائد المدنية** سامحه الله تعالى برحمته المرضية، فإنه قد جرد لسان التشنيع على الأصحاب وأسهب في ذلك أي إسهاب، وأكثر من التعصبات التي لا تليق بمثله من العلماء الأطياب. وهو وإن أصاب الصواب في جملة من المسائل التي ذكرها في ذلك الكتاب، إلا أنها لا تخرج عما ذكرنا من سائر الاختلافات ودخولها فيما ذكرنا من التوجيهات. وكان الأنسب بمثله حملهم على محامل السداد والرشاد إن لم يجد ما يدفع به عن كلامهم الفساد" .. الشيخ يوسف البحراني، **الحدائق الناضرة**، ١/ ١٦٩، ١٧٠.

وقال الشيخ جعفر السبحاني: "هناك فرق جوهري بين الأخبارية التي نادى بها الأمين الاسترآبادي، وبين الأخبارية في عصر الأئمّة، وهو أن الأخبارية في عصر الأئمّة كانت تعني ممارسة الأخبار وتدوينها ونقلها، دون إعمال الدقة بين صحيحها وسقيمها. وأمّا الأخبارية التي ابتدعها الأمين الاسترآبادي، فهي أخبارية منهجية، لها أسسها ودعائمها، وقد ألقى الفكرة بصورة البرهان والنقد على الأسس التي اعتمد عليها الأصوليون، فلذلك لا يمكن عدّ الأخبارية الحديثة امتداداً جوهريا للأخبارية في عصر الأئمّة"(٣٥).

وفي الكلام عن سبب نشأة الحركة الأخبارية وظهورها في بداية القرن الحادي عشر نجد الدكتور جودت القزويني يذهب إلى أن ذلك كان إفرازاً للصراع بين المؤسسة الدينية، والسلطة الصفوية التي استاءت من سعة دائرة نفوذ المؤسسة الفقهية، وتخوفت تحوّلها بالفعل من سلطة روحية إلى سلطة زمنية تتدخل في شؤون الناس، وتزاحم السلطة الرسمية في شؤونها واهتماماتها(٣٦).

وقد قبل هذا الرأي الشيخ محمد مهدي الآصفي بشيء من التحفظ، ولم يجعله العامل المنفرد ولا الرئيس في نشأة الحركة الأخبارية، فقال: "ولما تحولت المؤسسة الفقهية إلى قوة وسلطة زمنية تتحكم في شؤون الدولة والمجتمع بدا النظام الصفوي يتضايق من هذه الظاهرة. ومن هذا المنطلق لا نستبعد أن يكون الحكم الصفوي فكر في دعم وتكريس الحركة الأخبارية والاستفادة منها دون أن يعني ذلك مصادرة البواعث والمنطلقات الفقهية لهذه الحركة والتي لا يمكن التشكيك فيها أو ربطها بالعجلة السياسية"(٣٧).

وقد عارض الشيخ جعفر السبحاني رأي القزويني، وذكر أن قصارى ما يمكن أن يستفاد من ذلك هو أن السلطات كانت ترجّح الأخبارية على الأصولية، وهذا يفهم منه إظهار الأخباريين وإعلاء شأنهم؛ لكنه لا يبين سبب ظهور الحركة الأخبارية ونشأتها(٣٨).

وقد دعم علي نقي المنزوي نجل الشيخ الطهراني رأي القزويني على نحو ما عندما أشار إلى أن الحكومة الصفوية أدبرت عن التصوّف والعرفان، وانتخبت شيوخ الإسلام في البلاد من بين رجال

٣٥- الشيخ جعفر السبحاني، **كتاب تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٩٠، ٣٩١.

٣٦- انظر: جودت القزويني، "الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي"، بحثه المنشور بالعدد الأول من مجلة **الفكر الجديد**.

٣٧- الشيخ محمد مهدي الآصفي، **تاريخ فقه أهل البيت عليهم السلام**، ص ١٠٤.

٣٨- انظر: الشيخ جعفر السبحاني، **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٨٨.

أكثرهم أخباريون غير إيرانيين؛ لكن المنزوي زعم أن التيار الأخباري جاء به المهاجرون من البلاد العثمانية إلى إيران، فانتشر في شيراز لأوّل مرّة وفي البحرين(٣٩).

وعارض الشيخ جعفر السبحاني أيضاً كلام المنزوي عن المهاجرين من البلاد العثمانية؛ فقال: "إنّ ما ذكره هذا الكاتب لا يدعمه دليل فمَنْ هؤلاء المهاجرون الذين قدموا إلى إيران فنشروا تلك الفكرة، ولماذا لم يحدثنا التاريخ عنهم؟!"(٤٠).

ونقل الأستاذ مرتضى المطهري عن السيد المحقق حسين البروجردي أنه كان ينتقد الموجة الأخبارية في أحد مجالس درسه في بروجرد في صيف عام ١٣٢٢هـ ش فقال: "إن هذه الفكرة كانت من آثار الموجة الحسية التي ظهرت في أوربا". وتابع قائلا: "إن الأخباريين لم يفكروا بأن الذين اتبعوا الموجة الحسية في أوربا كانوا ينكرون ما وراء المحسوسات فكيف يمكن للأخباريين ـ الذين يعتقدون بما وراء الحس ـ أن ينكروا ذلك؟!" وكان الأستاذ المطهري يقول: "كنت أنتظر أن يذكر السيد ـ عندما وصل بحثنا في الأصول إلى مبحث حجية القطع والعلم ـ مصدراً لهذه النظرية؛ ولكنه لم يتعرض لها آنذاك ولا أعلم أن ما قاله هل كان مستنداً إلى مصدر أم كان حدسا لا غير، وإني الآن آسف على عدم سؤالي منه عن مصدر ما قاله". وبعد أن نقل الشيخ محمد علي الأنصاري نص كلام المطهري علّق عليه قائلا: "لكن لا يمكن الاطمئنان إلى هذه الفكرة، وذلك لأن الموجة الحسية ظهرت بشكل مدرسة على يد "جون لوك" المتوفى سنة ١٧٠٤م و "دافيد هيوم" المتوفى سنة ١٧٧٦م وقد توفى "المحدث الاسترآبادي" عام ١٠٢٣ هجرية المصادف حدود سنة ١٦١٦م، فكيف يكون قد تأثر الاسترآبادي بهذه المدرسة؟! نعم يعتبر معاصراً لـ: "فرنسيس بيكون" المتوفى سنة ١٦٢٦م الذي مهد للمدرسة الحسية طريقها؛ ولكن من البعيد جداً أن تنتقل هذه الفكرة من أوربا إلى الشرق، وخاصة إلى الجزيرة العربية والمدينة المنورة ويتأثر بها هذا الشخص، في فترة قليلة"(٤١).

وقد أشار السيد محمد باقر الصدر إلى ما كان بين الحركة الأخبارية عند الشيعة في الشرق والحركة الحسية في الغرب من اقتران في التاريخ وتشابه في المقدمات والنتائج، ثم قدم بالإضافة إلى ذلك

٣٩- راجع: علي نقي المنزوي، تقديمه لكتاب والده **طبقات أعلام الشيعة ـ القرن الحادي عشر**، وراجع أيضاً تعليقه على كلام أبيه، ص ٥٧١، من ترجمة معز الدين الأردستاني.

٤٠- الشيخ جعفر السبحاني، **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٨٩.

٤١- الشيخ محمد علي الأنصاري، مقدمة تحقيقه لرسالة **توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد** للشيخ آقا بزرگ الطهراني، نشر مدرسة الإمام المهدي، مطبعة الخيام، قم، إيران، ١٤٠١هـ، ص ٤٩، ٥٠.

بيانا لنقطة الانفصال بين الفريقين بما يكاد يكون جوابا لما سبق من تساؤل السيد البروجردي .. قال باقر الصدر: "هناك التقاء فكري ملحوظ بين الحركة الفكرية الأخبارية والمذاهب الحسية والتجريبية في الفلسفة الأوروبية، فقد شنت جميعا حملة كبيرة ضد العقل، وألغت قيمة أحكامه إذا لم يستمدها من الحس. وقد أدت حركة المحدّث الإسترآبادي ضد المعرفة العقلية المنفصلة عن الحس إلى نفس النتائج التي سجلتها الفلسفات الحسية في تاريخ الفكر الأوروبي، إذ وجدت نفسها في نهاية الشوط مدعوة بحكم اتجاهها الخاطئ إلى معارضة كل الأدلة العقلية التي يستدل بها المؤمنون على وجود الله سبحانه، لأنها تندرج في نطاق المعرفة العقلية المنفصلة عن الحس. فنحن نجد مثلا محدثا كالسيد نعمة الله الجزائري يطعن في تلك الأدلة بكل صراحة وفقا لاتجاهه الأخباري، كما نقل عنه الفقيه الشيخ يوسف البحراني في كتابه **الدرر النجفية**؛ ولكن ذلك لم يؤد بالتفكير الأخباري إلى الإلحاد كما أدى بالفلسفات الحسية الأوروبية؛ لاختلافهما في الظروف التي ساعدت على نشوء كل منهما؛ فإن الاتجاهات الحسية والتجريبية في نظرية المعرفة قد تكونت في فجر العصر العلمي الحديث لخدمة التجربة وإبراز أهميتها؛ فكان لديها الاستعداد لنفي كل معرفة عقلية منفصلة عن الحس. وأما الحركة الأخبارية فكانت ذات دوافع دينية، وقد اتهمت العقل لحساب الشرع لا لحساب التجربة؛ فلم يكن من الممكن أن تؤدي مقاومتها للعقل إلى إنكار الشريعة والدين. ولهذا كانت الحركة الأخبارية تستبطن في رأي كثير من ناقديها تناقضا، لأنها شجبت العقل من ناحية لكي تخلي ميدان التشريع والفقه للبيان الشرعي، وظلت من ناحية أخرى متمسّكة به لإثبات عقائدها الدينية، لأن إثبات الصانع والدين لا يمكن أن يكون عن طريق البيان الشرعي بل يجب أن يكون عن طريق العقل"(٤٢).

ولهذا كان السيد الصدر حريصا على أن يبين وعي الشيخ محمد أمين الاسترآبادي من البداية بأن دلائل العقل ليست مهملة أو غير صادقة في جميع الأحوال؛ فأشار إلى قوله في **الفوائد المدنية** المتعلق ببيان أن العلوم النظرية عنده على قسمين: قسم ينتهي إلى مادة قريبة من الإحساس، ومن هذا القسم علم الهندسة والحساب، وأكثر أبواب المنطق، وهذا القسم لا يقع فيه الاختلاف بين العلماء والخطأ في نتائج الأفكار؛ لأن الخطأ في الفكر إما من جهة الصورة وإما من جهة المادة، والخطأ من جهة الصورة لا يقع من العلماء؛ لأن معرفة الصورة من الأمور الواضحة عند الأذهان المستقيمة. وقسم ينتهي إلى مادة هي بعيدة عن الإحساس، ومن هذا القسم الحكمة الإلهية والطبيعية، وعلم الكلام، وعلم أصول الفقه، والمسائل

٤٢- السيد محمد باقر الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، ص ٤٤، ٤٥.

النظرية الفقهية، وبعض القواعد المذكورة في كتب المنطق كقولهم: "الماهية لا يتركب من أمرين متساويين"، وقولهم: "نقيض المتساويين متساويان" ومن ثم وقع الاختلاف والمشاجرات بين الفلاسفة في الحكمة الإلهية والطبيعية وبين علماء الإسلام في أصول الفقه والمسائل الفقهية وعلم الكلام وغير ذلك من غير فيصل. انتهى(٤٣).

وذهب الشيخ محمد علي الأنصاري إلى أن السبب في ظهور الحركة الأخبارية المعارضة لطريقة الاجتهاد هو عدم فهم معنى الاجتهاد عند الأصوليين من الشيعة الاثنا عشرية؛ فالاجتهاد له معنيان: أحدهما خاص يعني العمل بالقياس والرأي. والآخر عام يعني مطلق عملية بذل الجهد واستفراغ الوسع في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها .. قال الأنصاري: "ولم يتميز هذان المعنيان إلى مدة من الزمن، كانت هذه الكلمة تحمل في طياتها المعنى الخاص، ولذلك اتهم الاسترآبادي الفقهاء بأنهم اتبعوا أهل القياس والرأي، فدعا إلى رفضه والعمل بالأحاديث، فكان يعتقد أن سيرته امتداد لسيرة الفقهاء في زمن الغيبة الصغرى وما قبلها حيث كان الفقهاء يعتمدون على الأحاديث ويرفضون الاجتهاد؛ ولكن ـ على حسب زعمه ـ بعض الفقهاء أمثال: ابن الجنيد، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والسيد المرتضى، انحرفوا عن تلك الطريقة وابتدعوا طريقة الاجتهاد. فهذه الخواطر الذهنية ـ في رأيي ـ أثرت في نفسية الاسترآبادي كي يبدي نظريته، لا أنه تأثر بالموجة الحسية، أو كان بين الموجتين ارتباط طبيعي"(٤٤).

وأيّا ما كان الأمر فقد ظهرت الحركة "الأخبارية" ونشطت مع انتشار كتاب **الفوائد المدنية** للأمين الاسترآبادي، الذي تلقاه عدد من علماء القوم بالقبول، على حد قول الشيخ محمد تقي المجلسي الأول الذي عربه الشيخ جعفر السبحاني بما يلي: "ألّف مولانا محمد أمين الاسترآبادي كتابا باسم **الفوائد المدنية** ألّفها بعد الاشتغال بمطالعته الأخبار المروية عن الأئمّة المعصومين، ثمّ أرسل كتابه هذا إلى معظم البلاد، وقد تلقّاه أكثر علماء النجف وكربلاء بالتحسين والقبول ومضوا على نهجه، والحقّ أن أكثر ما أفاده مولانا محمد أمين حقّ لا مرية فيه". ثم قال: "وهذا الاعتراف من أوّل المجلسيين دليل واضح على انتشار الفكرة الأخبارية بين الأوساط العلمية وامتدادها إلى أكثر الأصقاع الإسلامية ...، تأثرت الأوساط العلمية بالتيار الأخباري، وذاع صيته وكثر أتباعه، وهم بين متطرّف كالأمين

٤٣- راجع: الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، ص ٤٣. وهذا الكلام أورده الاسترآبادي في الفصل الثاني من فوائده تاسع وجوه استدلاله على انحصار مدرك ما ليس من ضروريات الدين من المسائل الشرعية أصلية كانت أو فرعية في السماع عن الصادقين عليهم السلام.

٤٤- الشيخ محمد علي الأنصاري، مقدمة تحقيقه لرسالة **توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد**، ص ٥٠، ٥١.

الاسترآبادي الذي يطعن على العلماء ويتّهمهم بأمور شنيعة، وبين معتدل يتبنّى نفس الفكرة، مع التبجيل والتكريم للمخالف"(٤٥).

ولقد استمر النشاط الأخباري ظاهراً في الساحة العلمية عند الشيعة الاثنا عشرية بعد الأمين الاسترآبادي، وبلغ في فترة قصيرة حد السيطرة على الحوزات العلمية لديهم؛ فكان بعض شيوخ القوم وطلابهم يتحاشون لمس كتب الأصوليين ولا يحملونها إلا بمنديل؛ لاعتقاد نجاستها(٤٦). ولم ترجع الغلبة للأصوليين إلا بعد نهوض الوحيد البهبهاني المولى محمد باقر بن محمد أكمل (ت١٢٠٨هـ) بمناظرة الأخباريين في أكبر معاقلهم بكربلاء والتأليف في الرد عليهم، وإعداد جيل من الأصوليين يرث قيادة الحوزات العلمية بعد أن أفرغت الحركة الأخبارية شحنة قوتها، ووهبت الساحة العلمية الاثنا عشرية عدداً من الموسوعات الحديثية الكبيرة التي غدت رافداً مهما لعملية الاجتهاد في دورها الجديد الذي نهض به تلاميذ الوحيد البهبهاني، وبلغ أوجه على يد المجد الأصولي الشيخ مرتضى الأنصاري (ت١٢٨١هـ)(٤٧).

ولقد ساعد الوحيدَ البهبهاني الدورُ الذي قام به الفقيه الأخباري يوسف البحراني في محاولة التوسط والتقريب، وترك الاشتغال بالخلاف بين الطائفتين؛ بل يمكننا أن نقول: إن البحراني بما له من مكانة علمية بين القوم بدأ ينخلع على نحو ما من نصرة طريقة الأخباريين؛ فتراه يقول:

> "قد كثرت الأسئلة من جملة من الطلبة عن الفرق بين المجتهد والأخباري، وأكثر المسئولون من وجوه الفروق، حتى أنهاها شيخنا المحدّث الصالح الشيخ عبد الله بن صالح البحراني ـ نور الله مرقده ـ في كتاب **منية الممارسين في أجوبة مسائل الشيخ ياسين** إلى ثلاثة وأربعين. وقد كنت في أول الأمر ممن ينتصر لمذهب الأخباريين، وقد أكثرت البحث فيه مع بعض المجتهدين من مشايخنا المعاصرين، وأودعت كتابي الموسوم

٤٥- الشيخ جعفر السبحاني، **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٣٩٣. وأصل كلام الشيخ محمد تقي المجلسي في شرحه الفارسي على كتاب **من لا يحضره الفقيه**، ص ١٦ من الطبعة الأولى.

٤٦- راجع: الشيخ عبد الله نعمة، **فلاسفة الشيعة**، ص ٦٠٧.

٤٧- راجع: السيد محمد باقر الصدر، **المعالم الجديدة للأصول**، ص ٨٢، ٨٣. وراجع أيضاً آية الله السيد علي الحسيني السيستاني، **الرافد في علم الأصول** (تقرير محاضراته بقلم السيد منير السيد عدنان القطيفي)، نشر مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني، مطبعة مهر، قم، إيران، ط١، ١٤١٤هـ، ص ١٧. وراجع أيضاً: الشيخ محمد علي الأنصاري، مقدمة تحقيقه لرسالة **توضيح الرشاد في تاريخ حصر الاجتهاد**، ص ٤٨.

بـ: **المسائل الشيرازية** مقالة مبسوطة مشتملة على جملة من الأبحاث الشافية والأخبار الكافية تدل على ذلك وتؤيد ما هنالك. إلا أن الذي ظهر لي بعد إعطاء التأمل حقه في المقام وإمعان النظر في كلام علمائنا الأعلام هو إغماض النظر عن هذا الباب وإرخاء الستر دونه والحجاب، وإن كان قد فتحه أقوام وأوسعوا فيه دائرة النقض والإبرام.

أما أولاً: فلاستلزامه القدح في علماء الطرفين والإزراء بفضلاء الجانبين كما قد طعن به كل من علماء الطرفين على الآخر، بل ربما انجر إلى القدح في الدين سيما من الخصوم المعاندين، كما شنع به عليهم الشيعة من انقسام مذهبهم إلى المذاهب الأربعة، بل شنع به كل منهم على الآخر أيضاً. وأما ثانياً: فلأن ما ذكروه في وجوه الفرق بينهما جلّه بل كله عند التأمل لا يثمر فرقا في المقام ... وأما ثالثاً: فلأن العصر الأول كان مملوءا من المحدثين والمجتهدين، مع أنه لم يرتفع بينهم صيت هذا الخلاف، ولم يطعن أحد منهم على الآخر بالاتصاف بهذه الأوصاف، وإن ناقش بعضهم بعضاً في جزئيات المسائل واختلفوا في تطبيق تلك الدلائل ..."(٤٨).

ولم يلبث خمول الحركة الأخبارية طويلا حتى ظهر الميرزا محمد الأخباري الذي وقف قبال الشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت١٢٢٨هـ) وغيره من علماء الأصوليين، وتجاوز كل ما يراعى من الحدود في نقدهم والتهجم عليهم؛ حتى قال السيد محمد حسن آل الطالقاني: "وقد تطرف الأخباري إلى أبعد حد، ووسّع شقة الخلاف كثيراً، وتخلى عن الأدب والحشمة والاحترام في مناقشته لعلماء الأصوليين ...، واستعمل بذيء القول ومرذوله"(٤٩).

٤٨- الشيخ يوسف البحراني، **الحدائق الناضرة**، ١/١٦٧: ١٦٩. ومن الملاحظ أن الدافع الأول فيما ذكره الشيخ البحراني كان مرعيا أيضاً من جهة الأصوليين، حتى في كتاباتهم ضد الحركة الأخبارية؛ فالشيخ جعفر كاشف الغطاء يقول في صدر رسالة **الحق المبين في تصويب المجتهدين وتخطئة الأخباريين**: "فالمجتهد أخباري عند التحقيق، والأخباري مجتهد بعد النظر الدقيق؛ ففضلاء الطرفين بلطف الله ناجون، الواصلون إلى الحق منهم والقاصرون. والجهال المقصِّرون والطاعنون على المجتهدين المشيدين لأركان الدين هالكون؛ فلا يرد علينا تشنيع بعض المخالفين من المسلمين بأن الخلاف كما وقع بين الفقهاء الأربعة وقع بين المجتهدين والأخباريين، إذ لا نزاع بيننا في أصول الدين، ولا مانع عندنا من الرجوع إلى الطرفين في معرفة حكم رب العالمين، وإنما جعل لكل اسم على حدة لحصول الخلاف بينهم في مسائل متعددة، وإن كان الحق فيها مع المجتهدين، إذ الأخباريون فيها مخطئون، لكنهم غير مُقَصِّرين". وإنني لا أدري من أين حصل عنده أن النزاع بين الفقهاء الأربعة كان في أصول الدين؟!

٤٩- الطالقاني، **الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها**، ص ٤٠.

وقد انتهت هذه المرحلة بمقتل الميرزا محمد الأخباري وولده عامَ ١٢٣٢هـ في بيته بالكاظمية من بغداد استجابة لفتوى تبيح قتله أصدرها جملة من الفقهاء على رأسهم المرجع الأصولي الشيخ موسى ابن جعفر كاشف الغطاء، بعد أن سعى الميرزا محمد الأخباري في التحريض على التخلص من الشيخ موسى عند الوالي داؤد باشا، وبالغ في الطعن على الشيخ جعفر كاشف الغطاء وإظهار سبه(٥٠). وقد أدى ذلك الحدث على نحو ما إلى انحسار الحركة الأخبارية بصورة ظاهرة، وانسحابها إلى مواقع خلفية بعيدة في البحرين، ومناطق العراق الجنوبية القصية، وبعض مناطق إيران.

وإذا قرّرنا ابتداء الحركة الأخبارية بالأمين الاسترآبادي، وانحسار نشاطها بمقتل الميرزا محمد الأخباري، فإن ذلك لا ينفي أن عدداً من جملة آراء الأخباريين كان له وجود ضارب في القدم قبل هذه الفترة من تاريخ الشيعة الاثنا عشرية، كما لا ينفي أيضاً سريان شيء كثير أو قليل من هذه الأفكار في بعض الجهود الكلامية والفقهية الجارية بعد ذلك عند الاثنا عشرية؛ لكن دون قيام دعوى خاصة ينتصب لها رجال وأتباع ينشرون منهجها وينافحون عنه بصورة منتظمة في إطار حوزة علمية تنهض بتدريسه وتعمل على نشره واستمرار نشاطه العلمي والسياسي والاجتماعي، على غرار ما حدث خلال الزمان الممتد بين ظهور دعوى الشيخ محمد أمين الاسترآبادي ومقتل الميرزا محمد الأخباري.

ولقد حاول أحفاد الميرزا محمد الأخباري إحياء الحركة من جديد متخذين قرية المؤمنين في جنوب العراق مركزا لنشاطهم؛ فسعى ميرزا عناية الله (ت١٣٧١هـ) في سبيل تنظيم الدراسة العلمية الأخبارية في تلك القرية لتكون على غرار "النجف"، فأسس مسجداً كبيراً عام ١٣٢٤هـ، ومكتبة وداراً للضيافة، وتوسعت هذه المدرسة فيما بين عامي ١٣٢٤ و ١٣٤٥هـ باستقطاب الدارسين من مناطق عراقية مختلفة. وبالرغم من انتشار أفراد هذه الأسرة (التي عُرفت باسم أسرة آل جمال الدين) في البصرة والكويت ومناطق أخرى، إلا أن موجة المد الأخباري تضاءلت، وبقيت مقتصرةً على أفراد متحمسين من أحفاد الميرزا محمد الأخباري(٥١).

وفي آل عصفور بالبحرين الآن من يسعى إلى إقامة حوزة علمية جديدة تنهض بإحياء الحركة

٥٠- انظر: الشيخ جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، **ماضي النجف وحاضرها**، نشره: محمد سعيد محبوبة، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ط ٢، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، ٣/ ١٩٩.

٥١- انظر: جودت القزويني، **الحركة الأخبارية وحقيقة الصراع الأصولي**.

الأخبارية، وتنشط في نشر الدعوة إليها بين الشيعة الاثنا عشرية[٥٢]، ولعل هذا كله هو ما أشار إليه الشيخ جعفر السبحاني بقوله: "ولم يبق من أتباع المذهب المبتدع إلا كصبابة الإناء تظهر بين فترة وأخرى. ونحن على يقين بأن بث هذه الفكرة في هذه الأيام في الحوزات مؤامرة حيكت لإفراغ التشيّع عن طابعه العلمي، الذي هو سلاحه في مواجهة الأعداء عبر القرون، ومن الواضح بمكان أن كلّ أمّة إذا تخلّت عن العقل والبرهان السليم أصبحت فريسة سائغة للاستعمار"[٥٣].

أصل منهج الأخبارية في استنباط الأحكام:

ولقد سبقت الإشارة غير مرة إلى أهم ما انفصلت به الحركة الأخبارية في منهجها في الاستنباط عن منهج الأصوليين من الشيعة الاثنا عشرية، ولعل الأنسب في هذا المقام الكلام عما قدمه مؤسس الحركة في أول كتبها **الفوائد المدنية**، وقد أغنى الاسترآبادي نفسه عن محاولة تقديم مختصر له بما ذكره في مقدمته من رسم وافٍ لما فصله فيه؛ فكانت أكثر أقسامه في عناوينها بيانا لأركان المنهج الأخباري الجديد؛ خاصة أنه كتب الفوائد بمثابة التعليق على جهود الأصوليين حينما أراد جمع من الأفاضل في مكة المعظمة قراءة بعض الكتب الأصولية عليه. وهذا مما يحسب للرجل في حسن نظام عرضه لدعواه .. وقد جعل الشيخ محمد أمين الاسترآبادي كتابه على مقدمة واثني عشر فصلا وخاتمة. وفي بيان هذه القسمة قال:

"**المقدمة**: في ذكر ما أحدثه العلامة الحلي وموافقوه، خلافا لمعظم الإمامية أصحاب الأئمة عليه السلام وهو أمران: أحدهما: تقسيم أحاديث كتبنا المأخوذة عن الأصول التي ألّفها أصحاب الأئمة عليهم السلام بأمرهم ـ لتكون مرجعاً للشيعة في عقائدهم وأعمالهم، لا سيما في زمن الغيبة الكبرى لئلا يضيع من كان في أصلاب الرجال من شيعتهم ـ إلى أقسام أربعة. وعلى زعمه معظم تلك الأحاديث الممهّدة في تلك الأصول بأمرهم عليهم السلام غير صحيح ... والثاني: اختيار أنه ليس لله تعالى في المسائل التي ليست من ضروريات الدين ولا من ضروريات المذهب دليل قطعي، وأنه تعالى لذلك لم يكلف عباده فيها إلا بالعمل بظنون المجتهدين أخطأوا وأصابوا، وانجر كلامه هذا إلى التزامه كثيراً من القواعد الأصولية المسطورة في كتب العامة المخالفة لما تواترت به الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وكان في غفلة عن ذلك. ولما ألهمني ربي بذلك ووجب علي إظهاره، لم تأخذني في الله لومة لائم فأظهرته، والله يعصمني من الناس.

٥٢- راجع: الشيخ محسن آل عصفور، والقائمين على إدارة موقعة على شبكة الإنترنت: http://www.al-asfoor.org

٥٣- الشيخ جعفر السبحاني، **تاريخ الفقه الإسلامي وأدواره**، ص ٤٠٦.

الفصل الأول: في إبطال جواز التمسّك بالاستنباطات الظنية في نفس أحكامه تعالى، ووجوب التوقف عند فقد القطع بحكم الله أو بحكم ورد عنهم عليهم السلام.

والثاني: في بيان انحصار مدرك ما ليس من ضروريات الدين من المسائل الشرعية، أصلية كانت أو فرعية في السماع عن الصادقين عليهم السلام.

والثالث: في إثبات تعذر المجتهد المطلق.

والرابع: في إبطال حصر الرعية في المجتهد والمقلد في زمن الغيبة.

والخامس: في بيان أن في كثير من المواضع يحصل الظن على مذهب العامة دون الخاصة.

والسادس: في سدّ الأبواب التي فتحتها العامة للاستنباطات الظنية بوجوه تفصيلية.

والسابع: في بيان من يجب رجوع الناس إليه في القضاء والإفتاء. [وهم الأئمة في زمانهم، والرواة عنهم بعد الغيبة].

والثامن: في جواب الأسئلة المتجهة على ما استفدناه من كلامهم عليهم السلام ومن كلام قدمائنا قدس الله أرواحهم.

والتاسع: في تصحيح أحاديث كتبنا بوجوه كثيرة، تفطنت بها بتوفيق الله تعالى، وفي جواز التمسّك بها لكونها متواترة النسبة إلى مؤلفيها، وفي بيان القاعدة التي وضعوها عليهم السلام للخلاص من الحيرة في باب الأحاديث المتخالفة.

والعاشر: في بيان الاصطلاحات التي يعم بها البلوى. [تناول فيه الكلام عن مفهوم مصطلحات "نفس الأمر"، و"الحكم الشرعي"، و"الأصل" الذي يراد به الدليل أو الراجح، أو استصحاب ما سبق].

والحادي عشر، والثاني عشر: في التنبيه على طرف من الأغلاط والترددات التي وقعت من فحول العلماء الأعلام [الحادي عشر في أغلاط المعتزلة والأشاعرة، والثاني عشر في أغلاط الفلاسفة وحكماء الإسلام]، ليتضح عند أولي الألباب أن عمدة الخطأ أو التحير التي وقعت من العلماء في أفكارهم إنما نشأت من الخطأ في مقدمة هي مادة المواد في بابها، أومن التردد فيها. وليعلم أن المنطق غير عاصم عن هذا النوع من الخطأ، وغير نافع في الخلاص عن هذا التحير والتردد، بل لا بد فيهما من التمسّك بأصحاب العصمة عليهم السلام.

والخاتمة: في نقل طرف من كلام قدمائنا قدس الله أرواحهم ليكون فذلكة لما فصلناه.

وإن أحطت خبراً بما في كتابنا هذا تجد فيه حقائق ودقائق خلت عنها كتب الأولين والآخرين من الحكماء والفقهاء والمتكلمين والأصوليين، وهي أنموذج مما أعطاني ربي جل وعز".

والذي ينتهي إليه قارئ كتاب **الفوائد المدنية** أن عملية استنباط الأحكام الاعتقادية والعملية الفقهية ـ فيما لا يعد من ضروريات الدين المبنية على مقدمات حسية أو عقلية ضرورية ـ تقوم عند الاسترآبادي على أصل واحد لا ثاني له في التحقيق، وهو الرواية عن الأئمة المعصومين؛ إذ لا اعتداد بظواهر الكتاب والسنة النبوية ما لم تكن مُبَيَّنَةً مُفَسَّرَةً من طريقهم، ولا محلَّ بعد ذلك للإجماع ولا الاجتهاد. وإن لم يُصَبْ الحكمُ في السماع عن الأئمة، فلا يسع المُكلَّفَ إلا التوقفُ والعملُ بالاحتياط؛ لأن مناط العمل بالحكم هو كونه وارداً عنهم. وهذا ما قدمه الشيخ محمد أمين الاسترآبادي صريحا في ثنايا مقدمة كتابه بلا تمويه ولا تورية؛ فقال في بيان مذهب الأخباريين وطريقتهم: "أما مذهبهم فهو أن كل ما تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة عليه دلالة قطعية من قبله تعالى حتى أرش الخدش، وأن كثيراً مما جاء به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام، ومما يتعلق بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم من نسخ وتقييد وتخصيص وتأويل مخزونٌ عند العترة الطاهرة عليهم السلام.

وأن القرآن في الأكثر ورد على وجه التعمية بالنسبة إلى أذهان الرعية، وكذلك كثير من [سنن النبي صلى الله عليه وسلم][٥٤].

وأنه لا سبيل لنا فيما لا نعلمه من الأحكام الشرعية النظرية أصلية كانت أو فرعية إلا السماع من الصادقين عليهم السلام.

وأنه لا يجوز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كتاب الله ولا من ظواهر السنن النبوية ما لم يعلم أحوالها من جهة أهل الذكر عليهم السلام بل يجب التوقف والاحتياط فيها.

وأن المجتهد في نفس أحكامه تعالى إن أخطأ كذب على الله تعالى وافترى، وإن أصاب لم يؤجر.

وأنه لا يجوز القضاء ولا الإفتاء إلا بقطع ويقين ومع فقده يجب التوقف.

وأن اليقين المعتبر فيها قسمان: يقين متعلق بأن هذا حكم الله في الواقع، ويقين متعلق بأن هذا ورد عن معصوم؛ فإنهم عليهم السلام جوزوا لنا العمل به قبل ظهور القائم عليه السلام وإن كان في الواقع وروده من باب التقية، ولم يحصل لنا منه ظن بما هو حكم الله تعالى في الواقع والمقدمة الثانية متواترة عنهم معنى".

٥٤- ما بين المعقوفتين في المنشور من النسخة الإلكترونية غير المرقمة: **السنن النبوية**.

وفي الفصل الثامن من الكتاب في الجواب على ثاني الأسئلة التي تتوجه على طريقة الأخباريين، تعرض الاسترآبادي لدفع القول باضطرار الأخباريين إلى العمل بالظن المتعلق بنفس أحكامه تعالى أو بنفيها، بناء على أن الأحاديث المروية عن الأئمة تحتمل التقية. وذكر أن أكثر الأحاديث المدونة في كتبهم صارت دلالتها قطعية بمعونة القرائن الحالية أو المقالية، ثم قال: "وأما احتمال التقية فغير قادح فيما حققناه لما سبق: من أنه يكفي أحد القطعين، ومن أن مناط العمل القطع بأن الحكم ورد عنهم عليهم السلام لا الظن بأنه حكم الله في الواقع".

وبناء على هذا أيضاً يأخذ الأخباريون بالعمل على الاختيار بين الروايات المتعارضة في كتب الحديث التي قطعوا بصحتها، لأن مناط العمل عندهم القطع بأن الحكم ورد عن الأئمة المعصومين.

وفي الجواب عن السؤال التاسع المتعلق باستيضاح كيفية عمل الأخباريين مع ظاهر قوله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[٥٥] وقوله عز وجل: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾[٥٦] وقوله تبارك اسمه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾[٥٧]. وظاهر قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[٥٨]. نجد الشيخ الأمين الاسترآبادي يقول: "نحن نوجب الفحص عن أحوالها (يعني الكتاب والسنة النبوية) بالرجوع إلى كلام العترة الطاهرة عليهم السلام فإذا ظفرنا بالمقصود وعلمنا حقيقة الحال عملنا بها، وإلا أوجبنا التوقف والتثبت.

٥٥- سورة النساء، الآية: ٤٣.

٥٦- سورة المائدة، الآية: ١.

٥٧- سورة المائدة، الآية: ٦.

٥٨- أخرجه الإمام مالك مرسلا في **الموطأ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ٢/ ٧٤٥. وعنه الشافعي في **مسنده**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٢٤. وأخرجه الدارقطني في **سننه**، تحقيق: مجدي بن منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، مرفوعا من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ٣/ ٦٤، ومن حديث عائشة رضي الله عنها، ٤/ ١٤٥ـ ١٤٦. وأخرجه الإمام أحمد في **مسنده**، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١/ ٣١٣ مرفوعا من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. وأخرجه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه في **المسند**، ٥/ ٣٢٦. وفي كتب الحديث الاثنا عشرية أخرجه الكليني في **الكافي**، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط ٣، ١٣٦٧ش، ٥/ ٢٨٠، ٢٩٣. والشيخ الصدوق في **من لا يحضره الفقيه**، تحقيق: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، إيران، ط ٢، ١٤٠٤هـ، ٣/ ٧٦، ٢٣٣. وشيخ الطائفة الطوسي في **تهذيب الأحكام**، تحقيق: السيد حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، ط ٤، ١٣٦٥ش، ٧/ ١٤٧، ١٦٤.

ولا نجوّز التمسّك بما تمسّكت به العامة من أنه صلى الله عليه وآله لم يخص أحداً بتعليم كل ما جاء به، وبتعليم تفسير القرآن وما جاء به من نسخ أو قيد أو تأويل أو تخصيص؛ بل أظهر كل ما جاء به عند أصحابه وتوفرت الدواعي على أخذه ونشره، ولم تقع بعده صلى الله عليه وآله فتنة أوجبت إخفاء بعضه، ومن أنه لولا ذلك لم يتأخر البيان عن وقت الحاجة، وللزم الإغراء بالجهل.

وذلك لما علم من المذهب ضرورة من أنه صلى الله عليه وآله أودع كل ما جاء به عند العترة الطاهرة عليهم السلام وأمر الناس بسؤالهم والرد ـ أي الرجوع ـ إليهم".

لكن هجر ظواهر القرآن والسنة النبوية لم يأخذ به كل الأخباريين بعد الاسترآبادي، ومما يدل على ذلك أن المحدث البحراني في محاولته التقريب أو رفع الخصومة بين الأصوليين والأخباريين، وبيان أن ما ذكر من وجوه الفرق بينهما عند التأمل لا يثمر فرقا في المقام، وأنه في الحقيقة ليس خاصا بفريق دون فريق، ولا مما أجمع عليه فريق دون الآخر ـ ذكر اختلاف الأخباريين في هذه المسألة؛ فقال: "ومنها أنهم ذكروا أن الاستدلال بالكتاب والسنة خاصة مخصوص بالأخباريين، مع أن الخلاف بين الأخباريين واقع فيه، فمنهم المحدث الاسترآبادي الذي هو المجدد لمذهب الأخباريين في الزمان الأخير، فإنه قد صرح في كتاب **الفوائد المدنية** بعدم جواز العمل بشيء منه إلا ما ورد تفسيره عن أهل العصمة سلام الله عليهم، واقتصر آخرون على العمل بمحكماته، وتعدى آخرون حتى كادوا أن يشاركوا الأئمة عليهم السلام في تأويل متشابهاته"(٥٩).

ولقد قال البحراني ذلك مع أنه هو نفسه أكثر ميلا إلى مذهب الشيخ الاسترآبادي، حيث قال عن الكتاب العزيز: "ولا خلاف بين أصحابنا الأصوليين في العمل به في الأحكام الشرعية والاعتماد عليه؛ حتى صنّف جملة منهم كتبا في الآيات المتعلقة بالأحكام الفقهية، وهي خمسمائة آية عندهم. وأما الأخباريون فالذي وقفنا عليه من كلام متأخريهم ما بين إفراط وتفريط، فمنهم مَن منع فهم شيء منه مطلقا؛ حتى مثل قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(٦٠) إلا بتفسير من أصحاب العصمة ـ صلوات الله عليهم. ومنهم مَن جوّز ذلك حتى كاد يدّعي المشاركة لأهل العصمة عليهم السلام في تأويل مشكلاته وحل مبهماته. والتحقيق في المقام أن الأخبار متعارضة من الجانبين ومتصادمة من الطرفين، إلا أن أخبار المنع أكثر عدداً وأصرح دلالة"(٦١).

٥٩- الشيخ يوسف البحراني، **الحدائق الناضرة**، ١/ ١٦٩.

٦٠- سورة الإخلاص، الآية: ١.

٦١- الشيخ يوسف البحراني، **الحدائق الناضرة**، ١/ ٢٧.

وهذا المنهج الأحادي الأصل هو الذي قاد الشيخ الاسترآبادي إلى إعلان تخطئة المعتزلة والأشعرية جميعا في تعيين أول الواجبات على المكلفين في مجال علم الكلام، وينضم إليهم من تكلم في المسألة أيضاً من متكلمي الشيعة الاثنا عشرية الذين اختلفوا في أن أول الواجبات معرفة الله تعالى أو النظر المفضي إلى حصول هذه المعرفة، أو القصد إلى ذلك النظر(٦٢). وقد خصّص الاسترآبادي الفصل الحادي عشر من فوائده لبيان أغلاط المعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم في تعيين أول الواجبات، وقال في صدره: "كل من تكلم في مسألة أول الواجبات، وفي مسألة أهل الفترة والأطفال، وأشباههما بمقتضى عقله ـ وهم المعتزلة والأشاعرة وجمع قليل من أفاضل أصحابنا ـ زلّت قدمُه وخرَّ أبعد ما بين السماء والأرض. ومن تمسّك فيهما وفي غيرهما بأصحاب العصمة عليهم السلام العاصمين للأمة عن الخطأ في المسائل النظرية نجا، وهم الأخباريون من أصحابنا الملتزمون للتمسّك بكلام العترة الطاهرة عليهم السلام في كل مسألة ليست من ضروريات الدين".

وبعد أن يذكر آراء أهل السنة من شرح المواقف وغيره يعلن مذهبه في أن أول الواجبات إنما هو الإقرار اللساني بالشهادتين؛ فيقول: "تواترت الأخبار عن أهل بيت النبوة متصلة إلى النبي صلى الله عليه وآله بأن معرفة الله تعالى ومعرفة توحيده بعنوان أنه خالق العالم، وأن له رضا وسخطا، وأنه لا بد من معلّم من جهة الله تعالى ليعلم الخلق ما يرضيه وما يسخطه من الأمور الفطرية التي وقعت في القلوب بإلهام فطري إلهي، كما قال الحكماء: الطفل يتعلق بثدي أمه بإلهام فطري إلهي.

وتوضيح ذلك: أنه تعالى ألهمهم بتلك القضايا، أي خلقها في قلوبهم، وألهمهم بدلالات واضحة على تلك القضايا، ثم أرسل إليهم الرسول، وأنزل عليه الكتاب، فأمر فيه ونهى. وبالجملة، أنه لم يتعلق بهم وجوب ولا غيره من التكليفات إلا بعد بلوغ خطاب الشارع، ومعرفة الله تعالى قد حصلت لهم قبل بلوغ الخطاب بطريق الإلهام بمراتب، و كل من بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وآله يقع في قلبه من الله تعالى يقين على صدقه؛ فإنه تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام بأنه ما من أحد إلا وقد يرد عليه الحق حتى يصدع قلبه، قبله أو تركه؛ فأول الواجبات الإقرار اللساني بالشهادتين. وكذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام بأنه على الله التعريف والبيان، وعلى الخلق أن يقبلوا ما عرفهم الله تعالى".

****

٦٢- راجع في بيان الآراء الكلامية في هذه المسألة بحثي: الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة، آراء متكلمي الاثنا عشرية، ص ٢٧، ٥٣، ٨٠، ٨١. آراء متكلمي أهل السنة، ص٨٧، ٨٨، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.